الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: تسيير عمومي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

صلاح بوقرة
عبد الحليم بركات

تحت عنوان:

أثر الإنفاق العام في تحسين مستوى التنمية المحلية على مستوى البلديات

ـ دراسة حالة بلدية تارمونت ـ

لجنة المناقشة:

د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
أ.د بن واضح الهاشمي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لطلب العلم والذي استجاب للدعاء..

والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد خير النبيين والمرسلين

صلى الله عليه وسلم.

الشكر والعرفان بالجميل للوالدين الكريمين.

الشكر موصول للمشرف على العمل الأستاذ الدكتور "بن واضح الهاشمي"

على قبوله الإشراف على المذكرة ..جعل الله ذلك في ميزان حسناته.

الشكر لأستاذة قسم علوم التسيير بجامعة المسيلة على

المجهودات المبذولة طيلة المشوار الدراسي.

صلاح..... عبد الحليم

إهـــــــــــداء

إلـى من قال فيهما سبحانه وتعالي:﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا

وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ وقُلْ رَبِّ

ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾

إلى من لا يمكن وصفها بكلمات حتى وإن أبدعت بلاغة اللغة...معجزة الله في أرضه

" أمـــي " حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها..

إلـــى روح والدي الطاهرة من كان سندا لنا في الحياة الدنيا وصاحب الفضل

"أبي الغالي" أسكنه الله فسيح جناته

إلـــــــى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى أفضل شخص عرفته والتقيت به في حياتي الشيخ المربي "حمودي رابح" حفظه الله ورزقه الشفاء العاجل.

إلى معلمي في مرحلة الطور الابتدائي صاحب الفضل السيد "بوقرة العربي" جزاه الله كل الخير

وأمده بتمام الصحة والعافية.

إلى من سعادته من سعادتي وحزنه من حزني "ق ش"

إلـــــــى كل أساتذة قسم علوم التسيير

إلى كل طلبة دفعة 2022/2021

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

*** صـــلاح بـــوقرة ***

إهـــــــــــــداء

إلــى من قال فيهما سبحانه وتعالي:﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ وقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾

إلى ينبوع الحب والحنان وزهرة العطف ومصدر الاطمئنان إلى أغلي ما في الوجود

"أمـــي الحبيبة الغالية" حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها..

إلـــــى من كان سندا لنا في الحياة صاحب الفضل ومصدر الرعاية

"أبي الغالي" حفظه الله ورعاه وأطال في عمره

إلـــــــــى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلـــــــى كل أساتذة قسم علوم التسير

❖ إلى كل طلبة دفعة 2022/2021

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

*** بركات عبد الحليم ***

فهـــــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكـــــــــر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ –
الفصل الأول: مفاهيم حول الإنفاق العام والتنمية المحلية	
تمهيد:	06
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق العام	07
المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام	07
المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام	11
المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وآثاره	14
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية	18
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية	18
المطلب الثاني: نظريات التنمية المحلية	24
المطلب الثالث: أبعاد ومجالات التنمية المحلية	28
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: دراسة حالة الإنفاق العام والتنمية المحلية في بلدية تارمونت	
تمهيد	35
المبحث الأول: تقديم بلدية تارمونت	36
المطلب الأول: نبذة عن بلدية تارمونت	36
المطلب الثاني: بطاقة فنية عن بلدية تارمونت	36
المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق العام في بلدية تارمونت	44

المبحث الثاني: واقع الإنفاق العام وعلاقته بالتنمية المحلية في بلدية تارمونت	**47**
المطلب الأول: تطور إجمالي النفقات العامة في ميزانية بلدية تارمونت خلال الفترة 2017-2021	**47**
المطلب الثاني: تطور نفقات التسيير والتجهيز في ميزانية بلدية تارمونت خلال الفترة 2017-2021	**49**
المطلب الثالث: واقع التنمية المحلية في بلدية تارمونت في سنة 2022	**54**
خلاصة الفصل	**56**
الخاتمة	**58**
قائمة المصادر والمراجع	**61**
الملاحق	**65**
الملخص	**73**

قائمة الجـــــداول
والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	قطاع الصناعة والمناجم في بلدية تارمونت	40
(02)	قطاع الري في بلدية تارمونت	40
(03)	قطاع الأشغال العمومية في بلدية تارمونت	41
(04)	تطور إجمالي النفقات العامة في بلدية تارمونت خلال 2017-2021	47
(05)	تطور نفقات التسيير في بلدية تارمونت خلال 2017-2021	49
(06)	تطور نفقات التجهيز في بلدية تارمونت خلال 2017-2021	51
(07)	تطور نسب نفقات التجهيز ونفقات التسيير لإجمالي النفقات في بلدية تارمونت خلال 2017-2021	52
(08)	المشاريع الممنوحة في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة 2022	54

قائمة الأشكال

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	الهيكل التنظيمي لبلدية تارمونت	43
(02)	تطور إجمالي النفقات العامة لبلدية تارمونت خلال 2017-2021	48
(03)	تطور نفقات التسيير لبلدية تارمونت خلال 2017-2021	50
(04)	تطور نفقات التجهيز لبلدية تارمونت خلال 2017-2021	53
(05)	المشاريع الممنوحة في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة 2022	55

مقدمـــــــــة

مقدمة:

يؤدي الإنفاق العام في الاقتصادية دور الملبي لحاجات النشاط الاقتصادي خاصة في الدول النامية أين تقع على عاتق ميزانيات الدولة والجماعات المحلية مسؤولية قيادة عجلة التنمية، وبالتالي فإن تمويل هذه المشروعات التي تحمل طابع اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت، يتطلب أموال كبيرة ترتبط أساسا بمصادر تمويل الدولة بصفة عامة، أي بإيرادات الدولة من الضرائب وغيرها.

إن الحاجة لمتطلبات الحياة من توفير المرافق العمومية والطرقات والمستشفيات وكل ما يندرج تحت مقومات الحياة الأساسية مثل الصحة والتعليم والأمن أدى إلى زيادة مسؤولية الدولة في سبيل تلبية الطلبات والحاجيات المتزايدة للإنفاق العام في ظل محدودية وندرة الموارد الاقتصادية.

والنفقات العامة تحتل مكانة كبيرة في ميزانية الجماعات المحلية كونها أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تستخدمها في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المحلية، من خلال تبن مشاريع تخدم الحيز التي تشغله البلدية أو الولاية.

سعت بلدية تارمونت كأي من البلديات المكلفة بتحقيق التنمية المحلية والرفاهية للمواطن من خلال الاعتماد بشكل كبير على النفقات العامة لتمويل مجموعة المشاريع قصد تحقيق الأهداف المرجوة التي سطرتها المجالس التي تحكمها، وبالتالي فمستوى التنمية المحلية يرتبط بشكل كبير على مستوى الإيرادات الممولة لنفقات التجهيز ونفقات التسيير.

1-الإشكالية:

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالي:

" هل أسهمت النفقات العامة في تحقيق التنمية المحلية في بلدية تارمونت في الفترة محل الدراسة؟"

2 - الأسئلة الفرعية:

وفي ضوء هذه الإشكالية تبرز لنا عدة أسئلة فرعية من أبرزها:

- ما هو حجم المبالغ المنفقة في بلية تارمونت خلال الفترة محل الدراسة؟
- هل هناك لمشاريع ممولة بواسطة النفقات العامة في بلدية تارمونت خلال الفترة محل الدراسة؟
- هل تتناسب المبالغ المنفقة مع مستوى التنمية المحلية في بلدية تارمونت خلال الفترة محل الدراسة؟

3 – الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات التالية نطرح الفرضيات التالية:

"تسهم النفقات العامة في تحقيق متطلبات التنمية المحلية في بلدية تارمونت خلال الفترة محل الدراسة؟

تتدرج تحت الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- تم إنفاق مبالغ معتبرة في إطار تمويل التنمية المحلية في بلدية تارمونت خلال الفترة محل الدراسة
- هناك العديد من المشاريع الممولة بواسطة النفقات العامة في بلدية تارمونت خلال الفترة محل الدراسة؟
- تتناسب المبالغ المنفقة لحد معين مع مستوى التنمية المحلية في بلدية تارمونت خلال الفترة محل الدراسة؟

4 –أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- **أسباب ذاتية:**

– الميل لمثل هذه المواضيع المتعلقة بالتنمية المحلية.

- **أسباب موضوعية:**

– كونه يرتبط بالتخصص – تسيير عمومي–

– مجال العمل الذي أشغله – في البلدية محل الدراسة–

- الإحاطة بمستوى التنمية في البلدية محل الدراسة.

5 -أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة إلى:

- الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة والتنمية المحلية؛
- مدى تحقيق النفقات العامة للأهداف المسطرة على مستوى البلديات؛
- معرفة المستوى الحقيقي للتنمية المحلية في البلدية محل الدراسة؛
- معرفة المبالغ المنفقة في البلدية خلال الفترة محل الدراسة.

6 -أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- كون البلديات هي المسؤولة عن صرف الأموال؛
- استقلالية ميزانية البلديات وبالتالي الوقوف على كفاءة المجالس المتعاقبة على صرف الأموال؛
- ارتباط التنمية المحلية بالنفقات العامة ارتباطا وثيقا.

7 -حدود الدراسة :

الحدود الزمنية : تمثلت في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2022.

الحدود المكانية: تمثلت في بدية تارمونت – ولاية المسيلة

8 - منهج الدراسة:

لقد استخدمنا في هذه الدراسة كل من:

- المنهج الوصفي والذي يخص الجانب النظري ويتم من خلاله معرفة النفقات العامة والتنمية المحلية.

- المنهج التحليلي وتم استخدامه في الجانب التطبيقي من خلال استقراء الإحصائيات المتعلقة بالنفقات العامة والتنمية المحلية وتحليل المعطيات للوصول إلى النتائج.

9- الدراسات السابقة:

دراسة: هدلة عبد الله وسعودي فتحي، **أثر ترشيد النفقات العامة على التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية المسيلة فترة 2017/2012**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2017-2018.

هدفت الدراسة إلى التعريف بالدور الكبير لترشيد الإنفاق العام في الاستغلال الأمثل للموارد، والتعرف على العلاقة المتداخلة بين التنمية المحلية وترشيد الإنفاق العام، كما هدفت إلى التعرف على أهداف التنمية المحلية وكيفية تمويل المشاريع المحلية.

وتوصلت الدراسة في الأخير أن ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدتها من دولة إلى أخرى، كما أن ترشيد النفقات المحلية غير ظاهر في نفقات ميزانية ولاية المسيلة لكن التمسناه في تجميد المشاريع غير الحيوية وتوجيه المال العام إلى قطاعات لها وزن اجتماعي واقتصادي ذو أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية المحلية.

دراسة: محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة عامة وإدارة إقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الموسم الدراسي 2014/2013.

هدفت الدراسة لإبراز المهام التي تضطلع بها الولاية في الجزائر وتحديد مجمل الصلاحيات المنوطة بها وهذا في ظل التعديلات التي شهدها قانون الولاية وذلك للنهوض بمستوى الوحدات المحلية وهذا بهدف تحقيق التنمية المحلي، كما هدفت إلى إعطاء لمحة تقريبية حول واقع التنمية المحلية في ولاية بسكرة من خلال إبراز أهم الإنجازات التنموية في الولاية وكذا إبراز مختلف العراقيل التي تواجه الولاية في تحقيق التنمية المحلية.

توصلت الدراسة في الأخير إلى أن معظم الإنجازات التنموية في ولاية بسكرة كانت إنجازات فوقية وقطاعية حيث لم تحقق الفعالية المرجوة منها، وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها

نقص الموارد الداخلية للولاية مما يجعلها تعتمد على الإعانات الحكومية وبالتالي التبعية شبه المطلقة بدل اللامركزية المطلقة، إلى جانب أن الشراكة بين الولاية ومختلف فواعل التنمية المحلية (المواطن، المجتمع المدني، القطاع الخاص) جعل من هدف تحقيق التنمية المحلية في الولاية أحادي المجهود (الولاية تدير التنمية المحلية بمفردها) مما يقلل فعالية التنمية المحلية في الولاية.

دراسة يوسفي نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر – دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوقرة – بومرداس، 2009-2010.

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية وكذا أسباب ضعفها التمويلي بالمقارنة مع الموارد الجبائية، كما هدفت إلى تشخيص هيكل الجبائية المحلية ومعرفة أسباب عجز العديد من البلديات وتدهور حصيلة الجباية المحلية في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية المحلية لا تتطلب مبالغ مالية ضخمة فقط لتحقيق أهدافها وإنما تتطلب إلى جانب ذلك إدارة كفؤة وفعالة وجهاز فني مؤهل ومدرب ومساندة حكومية وشعبية واعية ومخلصة، كما أن الخطط والبرامج ذات البعد الوطني والتسيير المركزي (المخططات البلدية للتنمية) تبقى بعيدة عن التكفل بالاحتياجات المحلية الخاصة وتعجز عن تحقيق التوازن الجهوي مالم تكن مصحوبة ببرامج محلية يتم إعدادها والتخطيط لها وتنفيذها محليا.

10 – صعوبات الدراسة

تمثلت صعوبات الدراسة في:

- صعوبة المقارنة بين السنوات لاختلاف المجالس وبالتالي اختلاف توزيع وإنفاق المبالغ المالية.

11- هيكل الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية وتحقيق أهداف الموضوع قسمنا الدراسة إلى فصلين؛ الفصل الأول الدراسة النظرية للنفقات العامة والتنمية المحلية ويحتوي كل على مبحثين، أما الفصل الثاني فجاءت للدراسة التطبيقية في بلدية تارمونت ويحتوي كذلك على مبحثين.
وختمنا الدراسة بنتائج اختبار الفرضيات والنتائج العامة مع إعطاء اقتراحات وتوصيات.

الفصـــل الأول

مفاهيم حول الإنفاق العام والتنمية المحلية

تمهيد:

تهدف دراسة الإنفاق إلى مدى فعاليته كسياسة اقتصادية على المستوى الكلي والجزئي، وكذا معرفة الأثر الذي يولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة.

وخلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق العام

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق العام

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام

يعرف الإنفاق العام بأنه تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية(الحكومة أو الجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.[1]
يمكن تعريف النفقة العامة مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام[2].

ويتضح من هذا التعريف للنفقة العامة أنه يتكون من ثلاث عناصر [3] والتي تمثل أركان النفقة وهي العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.

ولنناقش الآن العناصر الثالث (أركان النفقة) قصد التوصل إلى تحديد المفهوم الصحيح للنفقة العامة:[4]

أولا: النفقة العامة مبلغ نقدي

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.

وعلى هذا الأساس، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبرا وبدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها

---

[1] – محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ط06، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 55.

[2]– علي لطفي، **المالية العامة دراسة تحليلية**، مكتبة عين شمس–مصر، 1995. ص 182

[3] – أحمد جامع ، **علم المالية العامة –** الجزء الأول– دار النهضة العربية، 1970.

[4] – محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 55.

لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة.

إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلا نقديا قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي، أهمها:

أ- الانتقال من الاقتصاد العيني أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، وقد اندثر نظام المقايضة؛

ب- انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة من عنصر القوة (عمل السخرة والاستيلاء الجبري)؛

ج- محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل)؛

د- تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية.

ثانيا: صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيمها

يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة – الدولة أو تنظيمها- ركنا أساسيا لوجود النفقة، ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة، كما يندرج تحت ها أيضا نفقات المشروعات العامة، فخضوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان.

أما إذا صدرت النفقة من أفراد أو مؤسسات خاصة (خيرية مثلا) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.

وأخيرا لكي تعد النفقة من النفقات العامة يشترط أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق معيارين إحداهما قانوني والثاني وظيفي[1].

- **المعيار القانوني:**

فطبقا لهذا المعيار، تتحدد طبيعة النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وبناء على هذا تعتبر النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وبناء على هذا تعتبر النفقات عامة إذا صدرت عن شخص معنوي عام، وتعتبر خاصة إذا قام بها الأفراد والمؤسسات الخاصة، أي أن هذا المعيار يستند إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، هذا بالإضافة إلى أن نشاط القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ويعتمد على السلطات الآمرة، في حين يهدف نشاط أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق المصلحة الخاصة معتمدا في ذلك على التعاقد .

- **المعيار الوظيفي:**

يستند هذا المعيار أساسا على طبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به، وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها، أما النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقات خاصة وقد تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية.

ومما سبق، يتضح أن المعيار القانوني أوضح من الوظيفي للتمييز بين النفقات وهذا حتى لا تستبعد نفقات القطاع العام من النفقات العامة.

مما سبق، يتضح أن مفهوم النفقات العامة يجب أن يتسع ليشمل جميع النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة ومؤسسات القطاع العام التابعة للدولة.

[1] – Mourice Duverger : **France Publique**, PUF, Paris.1971 ,pp 34– 39.

ثالثا: الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام

ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص[1].

وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين هما:

أ- المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.

ب- إذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب، حيث أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة ومن ثم يجب أن يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة.

والواقع أن تحقيق المنفعة العامة قد أثار كثيرا من الجدل بين الاقتصاديين نظرا لصعوبة التمييز بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة من جهة وصعوبة قياس المنفعة العامة من جهة ثانيا، وقد أشار كتاب المالية العامة إلى أكثر من معيار للتفرقة بينهما (الحاجة العامة والحاجة الخاصة) من هذه المعايير.[2]

أ- **من حيث التعريف:** وقد أشرنا سابقا إلى تعريف كل منهما.

ب- **من حيث جهة تولي عملية الإشباع:** تتولى الدولة إشباع الحاجات العامة أما الذي يتولى إشباع الحاجات الخاصة هو الفرد نفسه.

ج- **من جهة الإنفاق:** تقوم الدولة بالإنفاق لتلبية الحاجات العامة كالإنفاق على التعليم، الصحة...الخ، ويقوم الفرد بالإنفاق على تلبية حاجاته الخاصة معتمدا في ذلك على حجم دخله.

د- **من حجم الاستهلاك:** في الحاجات العامة، يقوم الأفراد بالانتفاع بها كل حسب حاجته، أما الحاجات الخاصة ينتفع منها الفرد بقدر ما يدفع من ثمن وسائل الحصول عليها.

---

[1] - سوزي عدلي ناشد، **الوجيزة المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية، 2000 ص 33.

[2] - طارق الحاج، **المالية العامة** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان 1999، ص ص 25-26.

المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام

مع تخلي الحكومات المعاصرة عن سياسة الحياد المالي، اتسع نطاق الإنفاق العام، وتعددت وظائفه والأهداف التي يمكن أن يرمي إلى تحقيقها، وتنوعت وتعددت بالتالي صور الإنفاق العام، وكان طبيعيا أن تتولى الدراسات الحالية أهمية متزايدة لمحاولات تجميع وتطبيق النفقات العامة في مجموعات محدودة وفقا لمعايير وأسس معينة وتبعا للخصائص المشتركة بالرغم من أن لكل دولة تقسيمها الخاص بها الذي يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما يسمى بالتقسيم الوضعي للنفقات؛

ونحاول أن نعرض في هذه النقطة تقسيمات النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

- حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية)؛
- حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية ونفقات غير عادية)؛
- التصنيف الوظيفي (حسب وظائف الدولة).

الفرع الأول: النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

أولا: النفقات الحقيقية

تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.

ثانيا: النفقات التحويلية

هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه[1].

أي أن هذا النوع من النفقات من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، أي تهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني.

[1] - رفعت المحجوب، **المالية العامة** ، مكتبة النهضة العربية، 1992 ص 92.

تنقسم النفقات التحويلية إلى نفقات تحويلية مباشرة (نقدية) ونفقات تحويلية غير مباشرة (سلفة، أو خدمة بالمجان) ومن الواضح، النفقات التحويلية المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية للأفراد، في حين أن التحويلات غير المباشرة تؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد.[1]

تنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع:[2]

أ- **اقتصادية:** مثل الإعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.

ب-**اجتماعية:** مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة.

ج-**مالية:** مثل أقساط فوائد الدين العام.

الفرع الثاني النفقات العادية والنفقات غير العادية

إن تطور دور الدولة عبر التاريخ باتجاه المزيد من التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة من حيث الحجم والنوع وهذا أدى إلى زيادة الإيرادات العامة ومع ازدياد النفقات العامة، لم تعد الضرائب كافية لتغطيتها، خاصة إذا كانت هذه النفقات تستعمل لمواجهة مجالات استثنائية كالأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية.. الخ.

ولهذا أصبح الفكر المالي يهتم بالحالات التي يجوز فيها اللجوء إلى الاقتراض وإلى الإصدار النقدي وقد وجد فيها مورد غير عادي، ولا يقتصر فيها على الضرائب.

مما سبق يمكن القول أن سبب تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية إنما يرجع إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي). وهناك عدة معايير للتفرقة بين النفقات العادية وغير العادية هي:[3]

أ-**الانتظام والدورية:** فإذا كانت دورية ومنتظمة فتعتبر عادية مثل الأجور، وإن لم تكن كذلك فهي غير عادية ومنها مثلا تمويل الحروب ومواجهة الكوارث.

ب- **طول فترة الإنفاق:** فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة عادية، أما إذا امتدت لأكثر من سنة فتكون غير عادية.

---

[1] - علي لطفي، **المالية العامة** ، مرجع سابق، ص 194.

[2] - عاطف صدقي ومحمد الرزاز ، **المالية العامة** ، القاهرة، 1995، ص 57.

[3]- A. Wogner : **traité de science des finances**,(sans date) , Paris PP191-192

ج- معيار توليد الدخل: فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية، مثل اللجوء إلى الاقتراض للقيام بالمشروعات العامة التي تغطي دخلا يغطي فوائد هذا القرض، أي أنا القرض يخصص لتغطية نفقات تعطي إيرادات تكفي لدفع فائدته وللقيام بتسديده، فعندئذ تعتبر هذه النفقات غير عادية، أما إذا كانت النفقات لا تولد دخلا، فتعتبر نفقات غير عادية.

د- معيار الإنتاجية: فإذا كانت غير منتجة أو ما يسمى بالنفقات الاستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة عادية، أما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية مثل النفقات المخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات.

و- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني: تكون النفقة عادية طبقا لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كتلك التي تلزم تسيير المرافق العامة وتسمى بالجارية أو ما يعرف أيضا بالنفقات الإدارية.

أما إذا كانت تساهم في تكون رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادية[1].

الفرع الثالث: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

على هذا الأساس تقسم النفقات العامة وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا التصنيف يعدّ أحدث التقسيمات للنفقات العامة، وقد استعمل في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشر إلى بقية دول العالم، كما أنه لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها لهذا التقسيم، ويمكن التقسيم وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة، حيث تصنف هذه الأخيرة على أساس مجموعة وظائف أساسية في شكل مصالح تابعة للدولة.

والوظائف الأساسية للدولة هي: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية، وبذلك تكون هناك ثلاثة أنواع للنفقات تتدرج تحت التقسيم الوظيفي وهي[2]:

أولا: النفقات الإدارية للدولة

تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات (الإدارية) يتضمن نفقات الإدارة العامة، والدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

---

[1] - علي لطفي، **أصول المالية العامة** ، مكتبة عين شمس، القاهرة ، ص 25.

[2] - السيد عبد المولى- **المالية العامة** ، دارا لنهضة العربية، القاهرة، 1993، ص ص 78-80.

ثانيا: النفقات الاجتماعية للدولة

وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات، النفقات الخاصة بالتعليم والصحة، والتأمينات الاجتماعية والثقافية.

ثالثا: النفقات الاقتصادية للدولة

هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء...الخ.

ويتضح أن هذا النوع من النفقات يزداد أكثر أهمية في الدولة الاشتراكية كما يحتل مكانا بارزا في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة لسبب عدم توفر التنمية الأساسية في الأولى.

وترجع أهمية التقسيم الوظيفي للنفقات العامة إلى أنه يؤدي إلى عرض الموازنة في شكل بسيط يسهل فهمه، كما يمكّن التقسيم من إجراء دراسات مقارنة للتدفقات العامة في مختلف الدول.

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وآثاره

الفرع الأول: ظاهرة تزايد الإنفاق العام

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني.

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة، ودول نامية)،أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني[1] فاجنر A.wagner بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.

أولا: الأسباب الظاهرية

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهريا دون زيادة، أي زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، أي زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة (عدم تلبية حاجات إضافية للفرد) من هذه الأسباب نذكر:

[1] – أنظر كل من : – عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية**، مرجع سابق ص ص 252–253.

أ- **انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:** حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود).

إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى ارتفاع الأسعار، والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات (1 دج في الفترة ≠1 دج في الفترة (ن+1).

ب- الزيادة المضطرة في عدد السكان: تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، والزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة، ومثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية، تأهيل، صحة، ...الخ، كذلك ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي ولرعايتهم صحيا واجتماعيا، كذلك البطالة.

ج-اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة (الموازنة الإجمالية)، أين أصبحت تقيد في الموازنة العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة ظاهرية.

ثانيا: الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام

هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة ومن هذه الأسباب ما يلي:

أ- **أسباب اجتماعية:** وهي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل.

ب- أسباب اقتصادية: الناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني مما يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة.

ج- أسباب سياسية: وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيّرات السياسية كتعدد الأحزاب، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.

د- أسباب عسكرية: تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام.

و-أسباب إدارية: إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة التطوير والتحديث والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

على الرغم من تعدد أثار النفقات العامة في مختلف الميادين إلا أننا سنقتصر دراستنا هنا على الآثار الاقتصادية وحدها.

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه.

غير أن هذه الآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة، كما قد تكون غير مباشرة، وفيما يلي دراسة وجيزة للآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة.

1- الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني

إن درجة تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه (إنتاجية الإنفاق العام)، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال: زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.

- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج وذلك عن طريق نفقات الصحة، التعليم، التدريب ... الخ.

- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

2- الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني

هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق العام على الاستهلاك منها:

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلا فإنها تزيد الاستهلاك الوطني، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم.

– عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها وتقديم إعانات البطالة ومنحها لإعانات دعم عينية، كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك الوطني.

3– الأثر على الادخار الوطني

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج، تكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني.

مما سبق يتضح أنه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالبا على الادخار الوطني والعكس بالعكس.

4– أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل

يظهر هذا التأثير من خلال:

– التدخل في توزيع الدخل الأولي: بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور) وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج).

– التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني (بين الأفراد بصفتهم مستهلكين) وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

5– الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك الوطني

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل.

كما هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل (نرجع لنقطة المضاعف في المبحث الرابع من هذا الفصل).

6– أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي

إن زيادة الإنفاق العام (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

إن الجماعات المحلية ترتبط بمفهوم آخر وهو التنمية المحلية حيث يعتبر هذا الأخير هدفا تسعى لتحقيقه الجماعات المحلية، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية من خلال التطرق إلى نظريات التنمية المحلية، ثم تعريفها ومعرفة المفاهيم المرتبطة بها، ثم إبراز أم أبعاد التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

يمكن أن تعريف التنمية على أنها عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية"،[1] أي أن التنمية تمس جميع جوانب حياة الفرد فهي تمتاز بالشمولية، كما عرفت على أنها " التحولات الجادة والمستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق النسق السائد في المجتمع".[2]

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

يمكن أن نعرف التنمية المحلية على أنها: "مسار لتنويع و إبراء الأعمال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال تجنيد ربط موارده وثرواته ومنه يصبح منتوج جهد سكان الإقليم"، فالتنمية المحلية هي عبارة عن إشراك المواطنين المحليين في عملية تنمية الإقليم المحلي.

ويمكن تعريف التنمية المحلية كذلك على أنها:" السياسات و البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول".

وبالنظر إلى هذا التعريف الذي يعتبر أن التنمية المحلية هي عبارة عن سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، وبالتالي لا تقتصر التنمية على

---

[1]- سليمان الرياشي (وآخرون)، الأزمة الجزائرية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، من 179.

[2]- رفيق بن مرسي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير و معوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر :2001 2011"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة موارد معمري تيزي وزو – 2011، ص 18 .

الجانب الاقتصادي دون سواه، كما أن التنمية المحلية بهذا المعنى هي عملية شاملة، فهي ليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية، كما أن التنمية في أي جانب من جوانبها هي عملية متكاملة، فالتنمية المحلية وإن كانت تبدو اقتصادية في إطارها العام إلا أن هدفها اجتماعي، وهذا ما يؤكد على أن التكامل بين الجوانب الاقتصادية و الجوانب الاجتماعية هو حتمي و ضروري، و لا يقتصر هذا التكامل على الجوانب المادية فقط، ذلك أنه لابد و أن يواكب التغيرات المادية تغيرات غير مادية تتمثل في ترشيد السلوك و ترسيخ القيم لدى المواطنين، و أيضا محاربة التقاليد السيئة و التي تقف حجر عثرة أمام التقدم في كافة مجالات الحياة."

التنمية المحلية مفهوم جديد لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا.[1]

وهناك من يرى أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسيين هما:

– المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.

– توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس و المشاركة.[2]

[1]– رابح بوقرة، نبيلة جعيجع،"دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية"، متحصل عليه :تاريخ الإطلاع: 24/03/2014، على:22:00 http://www.shatharat.net/vb/showthread.php

[2]– سليمان ولد حامدون، "مساهمة اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية"، متحصل عليه: تاريخ الإطلاع: 25/03/2014، على: 15:00 http://www.hrdiscussion.com/hr18879.html#.Uz7cDvtoFRo

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيعرف التنمية المحلية بأنها" ثمرة إيجاز بهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في فضاء معين، وذلك بكيفية مستدامة، على المستويات المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية.[1]

فالتنمية المحلية تحمل في مضمونها فكرة التعاون بين مختلف الفاعلين لتحقيق أهداف تنموية تعود بالنفع على السكان المحليين الذين يعتبرون من الفاعلين في تنمية الإقليم المحلي، ومن التعريفات السابقة يمكن استخلاص بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل في:

- أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية.
- أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضي عنها إلى أوضاع أخرى جيدة - . التغيير من وضع معين إلى وضع أحسن.
- الاهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات.[2]

وحسب تعريف لجنة بروتلاند الذي أصبح علامة فارقة في السياسات البيئية والتنموية منذ التسعينات من القرن الماضي فإن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم."[3]

فالتنمية المستدامة لها علاقة وطيدة مع التنمية المحلية، فإذا كانت التنمية المستدامة هي بالأساس تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مع مراعاة الجانب البيئي، فإن التنمية المحلية أصبحت مع تزايد الاهتمام بالبعد البيئي تتضمن هي الأخرى ذلك البعد البيني، الذي أصبح بعدا من أبعادها.

---

[1]- سميرة جيادي ، الحكامة الجيدة و التنمية المحلية"، متحصل عليه :تاريخ الإطلاع: 10/02/2014، على:21:30 http://hadrani-governancelocaledvp.blogspot.com/

[2]- عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: الدراسات الأورو متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لي بكر بلقايد المسال-،2011 ، من 55.

[3]- عبيرات مقدم، عبد العزيز الأزهر، "التنمية والديموقراطية في ظل العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11 ، 2007، ص 221 .

أما المفهوم الأخر المرتبط بالتنمية المحلية، هو مفهوم تنمية المجتمع المحلي الذي يعتبر قريب إلى حد بعيد من مفهوم التنمية المحلية حيث يمكن أن تعرف تنمية المجتمع المحلي كما عرفها أحمد مصطفى خاطر آنها "مجموعة من العمليات التي تستهدف مساعدة المجتمع لكي يتعرف بنفسه عن كيفية تحسين ظروفه الحياتية و توفير مزيد من الرعاية لمواطنيه سواء في الحاضر أو المستقبل و من المتعارف عليه في الخدمة الاجتماعية بأن المجتمع النامي هو الذي يحقق الأهداف التي يتطلع إليها، و أن تنمية المجتمع هي تعبير صادق عن جهود إيجابية في المجتمع."

فتنمية المجتمع ليست مجموعة من العمليات التي من شأنها أن تحدد توجهات التغيير عن طريق قيام المتخصصين لزيادة معدل الأداء داخل المجتمع، ولكن تنمية المجتمع استراتيجية مأمونة لزيادة قدرات وإمكانات أعضاء المجتمع من خلال عملية المشاركة من داخل المجتمع نفسه في كافة مراحل العمل و هكذا تهتم بأمرين:

- تحقيق أهداف ملموسة.

- وفي نفس الوقت دهم الخصائص الاجتماعية داخل المجتمع و التي قد يكون من أهمها دعم القدرات القيادية داخل المجتمع و بين المواطنين.[1]

ومنه فتنمية المجتمع المحلي هي كذلك قريبة من مفهوم التنمية المحلية، لأن كلاهما يحاول تحقيق أهداف تنموية داخل الإقليم المحلي، ولهذا نجد نوع من التداخل في تحقيق الأهداف بين التنمية المحلية من جهة وتنمية المجتمع المحلي من جهة أخرى. من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المحلية مفهوم شامل، في إطاره المحلي له علاقة بالجوانب لاقتصادية و الاجتماعية وفقا لاحتياجات الإقليم المحلي و لذلك تعتبر التنمية المحلية من أهم المفاهيم لأنها تمثل غاية في حد ذاتها فالجماعات المحلية تسعى للوصول إلى هدف التنمية المحلية الذي يعتبر من أهم أهدافها التي أنشأت من أجله.

[1]- احمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية (الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات بمرت لعل و تشخيص المجتمع) الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005، من 18.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة، ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها، و يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية"، فيما يلي: [1]

1- **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:** إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية العلاج و الأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم والعمل وتسعى التنمية في هذه الحالة إلى توفيرها أو التخفيف من حدتها، كانتشار الأوبئة، وانتشار الأمية والبطالة، والفقر، وكلها تعد شرط أساسي لتحسين حاجيات الأفراد الأساسية والحقيقية داخل المجتمع مع توفر إمكانية التطلع لما هو أفضل.

2- **تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية:** لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكيات نسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، وهذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر، وأضحى الرفاه الاقتصادي المادي الوجه المحبب لهذا الشعور باحترام الآخرين وهذا لطبيعة المادة السائدة فأصبحت مؤشرا للمكانة الاجتماعية.

والحقيقة أن المكانة تأتي مما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي والوطني لذا تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يشعر بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي والولاء للإنسانية ويشعر الفرد أنه

[1]- نائل عبد الحافظ العوالمة، إدارة التنمية الأسس- النظريات التطبيقات العلمية عمل: دار زهران للنشر و التوزيع، 2009، ص ص 154 - 155.

في كيان يحترم و يأخذ في الحسبان التعامل معه من جانب المسؤولين، وإن تحرص هذه على حمايته الاعتراف بإنسانيته في مواجهة المجتمع.[1]

3- **تقليل التفاوت بين الأفراد:** تعيش معظم البلدان النامية في تسيير وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة، فتكونت فئة برجوازية محلية أسم هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع، ينشأ التفاوت وتشعر أغلبية من المجتمع بعدم العدالة الاجتماعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة، فيما تتزايد طلبات فئات الأغنياء في طلب السلع الكمالية، وهنا نلجأ الدولة إلى استيراد بعض المستلزمات الكمالية والتي تؤثر على ميزان المدفوعات، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي.

إن تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات يد من الأهداف العامة التي يجب أن تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها بوسيلة أو أخرى.

4- **بناء الأساس المادي للتقدم:** إن بناء الأساس المادي مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي، فالتنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

إن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة وبعدها تختار اتجاها تبعا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يأخذها المجتمع طبقا لأولوياته التنموية و حاجاته الاجتماعية.

5- **زيادة الدخل المحلي:** إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني جد مهم لأي تنمية و يعد عصب التنمية و محركها الأساسي تلك المداخيل التي يتم على أساسها

[11]- محمد بلخير، "التنمية المحلية و انعكاساتها لاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست"، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم و العمل، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004، ص 40.

برمجة مشاريع وإقامة خطط لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي، وتسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي وزيادة الدخل المحلي.

6- **الرفع من مستوى العيشة:** إن الرفع من مستوى المعيشة هدف ومطلب كل تنمية، وتعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية، فزيادة الدخل القومي والمحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية وتنظيمها والتحكم في المواليد لتتلاءم والمعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة، والمعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين والرفع من مستوى المعيشة.

7- **إتاحة الحرية ولقدرة على الاختيار:** إن التنمية المحلية تعي لبلوغ التحرر من قهر ظروف البيئة والثقافة للإنسان، والتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل ويتحرر من ذهنيات ضيقة محلية.

المطلب الثاني: نظريات التنمية المحلية

إن إشكالية التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا حيث أن الواقع بين أن هنالك، تناقضات بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة أخرى، مما أدى إلى بروز توجهات وأفكار جديدة.

وقد تميزت مرحلة الستينات بظهور:

1- نظرية أقطاب النمو Les poles de croissance :

والتي يمثلها كل من " فرانسوا بيرو"، " بودفيل ". " هيرشمان " وغيرهم لقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلى تعمير الأرياف و القضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف. تقوم هذه النظرية على أساس القضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه بيرو باله . قضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزائه فيما بينها و تقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة".

كما يعرف فيليب أيدلو هذه النظرية بأنها" نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن و في أن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة .... إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق و النظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات ."

ومن هنا نرى أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد (القضاء) إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته و من ثمة سيؤدي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل.[1]

2- النظرية الثانية عن التنمية المحلية هي نظرية القاعدة الاقتصادية La base :

هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي وفي هذا المجال يقول كلود لكور "النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مدا خيل، هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بتوفير (إشباع) مختلف الحاجيات المحلية و كذا توسع النمو ".

تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية:

- النشاطات القاعدية هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة و التي تساهم في خلق مناصب شغل و جلب مدا خيل من الخارج مثل (قطاع السياحة ،...).

[1]- خيضر خنفري، مرجع سابق، ص ص 13 - 14.

– النشاطات الداخلية هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة، وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة و بالتالي تطوير البلد بأكمله.

3- النظرية الثالثة هي نظرية التنمية من تحت Theorie du developpement par le bas :

هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات و قد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار الطاقة (البترول،...) وتكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم.

حيث يقول جون لويس قويقو حسب هذه النظرية التنمية المحلية بأنها " تعبير عن تضامن محلي هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية و الذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية".

هذا التعريف يعطي فكرة عن مكونات التنمية المحلية حسب هذه النظرية وهي:

– الجانب الثقافي الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة والذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة.

– الجانب الاقتصادي لمتمثل في استغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبناءها.

4- النظرية الرابعة هي نظرية المقاطعة الصناعية District industriel :

تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها الفريد مارشال (1890) الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة و التي أطلق عليها اسم (مقاطعة صناعية).

هذه الأفكار طورها الاقتصادي الإيطالي بيكاتيني (1979) خصوص على مستوى إيطاليا وتحديدا في منطقة الوسط الشمالي.

تقوم هذه النظرية على فكرة أن تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث سيؤدي إلى :

- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو عند البيع؛
- الاستفادة من يد عاملة مؤهلة و قريبة؛
- تسهيل تحويل المعارف و المعلومات بين المؤسسات؛

ان مميزات المقاطعة الصناعية تتمثل في:

- تركز مجموعة كبيرة من مؤسسات PME متخصصة في نشاط معين (الألبسة، الأحذية، الآلات، الخياطة، الطرز...).
- قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات؛
- قدرة إنتاج مرقة ومسايرة للطلب المتزايد؛
- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة.

إن قيام مثل هذه التجمعات الصناعية سيسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب في مكان واحد فالعمال والإطارات والرؤساء والحراس وزوجاتهم لهم الفرصة للتكلم والتقارب وبالتالي إمكانية القيام بمبادرات و خلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالانتماء إلى حيز معين.

5- النظرية الخامسة هي نظرية الوسط المجدد le milieu innorateur :

هذه النظرية ظهرت نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجلد (GREMI) والتي يرأسها فيليب أيدلو، والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط، وفي هذا الإطار يقول

دينيس مايلات إن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستعاب والقيم والحركة المتواصلة.

وبذلك يعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل التطور وإحداث التنمية.

بعد هذا العرض الوجيز لأهم نظريات التنمية المحلية تقدم في المطلب الموالي، مجموعة من التعاريف التي تبحث في هذا المفهوم.[1]

المطلب الثالث: أبعاد ومجالات التنمية المحلية

في هذا المطلب سنتناول الأبعاد التي ترتبط بها التنمية المحلية، إلى جانب أهم مجالات التنمية المحلية، فكما سبق وأن عرفنا التنمية المحلية على أنها جهد و مسعى فاعلين محليين لتحقيق الأهداف.

الفرع الأول: أبعاد التنمية المحلية

أولا: البعد الثقافي

فحالما يتكون إقليم معين يستطيع تحقيق مسارات عدة للتنمية، ليس فقط في المجال جغرافي للممارسات الاقتصادية، ولكن هذا الإقليم يحقق بعدين الأول تنظيمي والثاني سوسيو ثقافي الذي يلعب دورا أساسيا في مسار تنمية الإقليم، فالإقليم المحلي له بعد تعافي يميزه عن غيره، وهذا ما يعطي التنمية المحلية خصوصيتها فكل إقليم له خصوصيته الثقافية التي تحدد مسار التنمية المحلية.

ثانيا: البعد الاقتصادي

للتنمية المحلية بعد اقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا، و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي، أو الصناعي أو الحرفي، و لهذا نجد أن المنطقة التي تحدد ميزانها مسبقا

[1]– خنفري خيضر، مرجع سابق، ص ص 15-16.

تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل، في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية، تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وتوفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع للأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات...الخ هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في هذه المنطقة.[1]

ثالثا: البعد البيئي

ومنه فإن التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير القومي في الجانب الاقتصادي فون إهمال البعد البيئي في التنمية المحلية، أمن بين أهم الأبعاد التي تم تسميتها التنمية المحلية البعد البيئي.

فالتنمية المستدامة تعني الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، ومن وجهة نظر الجمعية العالمية، تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية على أنها "التنمية التي تحقق خدمة اقتصادية واجتماعية وبيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي، والاجتماعي مع تقديم الخدمات."

وهذا ما يجعل التنمية المحلية تتضمن البعد البيلي، في أي تحرك تنموي يخص الإقليم المحلي، ومن بين الأبعاد الأخرى للتنمية المحلية تجد أيضا البعد الاجتماعي الذي له أهمية كبيرة.

[1]– احمد غريبي، ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 04، أكتوبر، 2010 ، ص 06.

رابعا: البعد الاجتماعي

إن البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة، فلا فقدة من زيادة الدخل الفردي، دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن مستويات المعيشة، وتحسن مستوى تعليم، و شغل ...الخ.

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع الأفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأن توفير المياه الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تسمح كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة السنة المضافة وعليه تجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنيل وينبذ الجريمة، ومحبا لوطنه ومنطقته، وهناك ميادين مرتبطة بالبعد الاجتماعي تشملهم التنمية المحلية مثل التعليم، الصحة، الأمن والإسكان، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثر مباشر، على شرائح المجتمع إجابا أو سلبا.

ومن هذا المنطلق فإن التنمية المحلية تشمل جميع مجلات الحياة، و تحاول الارتقاء بها وتحسينها بشكل جماعي في مستوي اقليمي معين، وهذا ما يعطي التنمية المحلية الأهمية الكبيرة إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق الصالح العام، وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها بأكمل وجه.

الفرع الثاني: مجالات التنمية المحلية

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة، نذكر منها:

أولا: التنمية الاقتصادية

على الرغم من تعدد التعاريف والتفسيرات حول هذا الموضوع ، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أن التنمية الاقتصادية هي" تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج

عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء و المهمشون.

إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي و حتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها ومن ثم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخاؤه المادي.

ثانيا: التنمية الاجتماعية

وهي مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به والاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر اساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية.

وهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية.[1]

ومن أهداف هذه التنمية :

- تحسين مستويات التعليم و الصحة و الرفاهية عموما لكافة المواطنين؛
- زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة؛
- زيادة نسبة الخبراء والفنيين و العلماء في القوى العاملة؛
- تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة؛
- تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل.
- تنمية الثقافة الوطنية[1].

[1]- خيضر خنفري، مرجع سابق، ص 21.

ثالثا: التنمية السياسية

التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية،[2] حيث أنها تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية.

رابعا: التنمية الإدارية

تعرف التنمية الإدارية على أنها "العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات و مهارات الأفراد المسؤولين من إدارة المنظمة،[3]" كما تعرف بأنها "عملية تغيير إيجابي أو إحداث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية الفكرية والعملية"، وتهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل بالإضافة إلى تحسين فعالية التنظيمات وتطويرها بناء على خطة واضحة ومدروسة، حيث ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات كما أن مفهوم التنمية تعالى الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية .[4]

---

[1]– عبد النور ناجي، "نحو تفعيل دور الادارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة"، قسم العلوم السياسية ، جامعة عنابة، الجزائر ، (د. س. ن)، ص 3.

[2]– صلاح بلحاج، "التنمية السياسية : نظرة في المفاهيم والنظريات"، جامعة الجزائر، (دسن)، ص 2.

[3]– نوال بوعكاش،"تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية جيجل–"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص: رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 28 .

[4]– نائل عبد الحافظ العوالمة، مرجع سابق، ص 58.

خلاصة الفصل:

تهدف النفقات العام إلى تمويل المشاريع العامة بما يتوافق ومتطلبات التنمية، كما تمثل النفقات العامة الممول الرئيسي للتنمية المحلية في الجماعات المحلية وعلى رأسها البلديات، حيث تسعى إلى توفير المبالغ المالية اللازمة إلى تحقيق وإنهاء المشاريع الاقتصادية.

إن إحداث التنمية يتطلب عموما عاملين أساسيين: ارتكاز التنمية على زيادة الإنتاج واستثمار الموارد والتغيير الاجتماعي للأفراد، كما يجب أن تنبثق التنمية من سياسة عامة تسير وفقا لها على مختلف المستويات الجغرافية قومية – إقليمية – محلية.

الفصل الثاني

دراسة الإنفاق العام والتنمية المحلية في بلدية تارمونت خلال الفترة 2017-2022

تمهيد:

تسعى البلدية باعتبارها هيئة إدارية ومالية تابعة للدولة إلى تنفيذ البرامج المخططة من قبل الدولة، وذلك عبر ما تنفقه من أموال في إطار ما تجتبيه من موارد محلية (ضرائب ورسوم) ومما تأخذه من ميزانية الولاية، وبلدية تارمونت كغيرها من البلديات سعت إلى الإلمام بمتطلبات المواطنين من خلال المبالغ المالية المنفقة والت توضحها ميزانيتها عبر السنوات محل الدراسة، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل بالإضافة إلى الوقوف على حقيقة التنمية المحلية في البلدية محل الدراسة.

سنتناول في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: تقديم بلدية تارمونت

المبحث الثاني: واقع الإنفاق العام وعلاقته بالتنمية المحلية في بدية تارمونت

المبحث الأول: تقديم بلدية تارمونت

المطلب الأول: نبذة عن بلدية تارمونت

يعود تاريخ المنطقة الى القرن الرابع قبل الميلاد أي للعهد الروماني القديم حيث أنها كانت مدينة رومانية تسمى " ARASS" بمعنى اله الحرب عند قدماء الرومان و يرجع الأصل للتسمية الحالية تارمونت الى الاسم الأمازيغي –تارمانت– و الذي يعني فاكهة الرمان و هي ما تشتهر به المنطقة كما و توجد إلى يومنا هذا بساتين منطقة بن عبيزة ، و المدينة الأثرية الرومانية حاليا مؤهلة لتكون منطقة سياحية لما تحتويه من آثار رومانية للحفريات خلال فترتين الأولى سنة 1934 والثانية سنة 1936 من قبل المهندس الفرنسي ماصيرا MASSIRA وقدم تقريرا متكامل عن الأبحاث لمعالم هذه المدينة الأثرية تارمونت.

وتعتبر منطقة من اهم المناطق التاريخية في تاريخ الثورة الجزائرية فكانت تعتبر منطقة عبور للثوار من الشرق الى الغرب ومنطقة اعداد المؤونة لذلك كانت تعتبر من المناطق التي شارك شيوخها ورجالها ونسائها وعجائزها في انجاح الثورة حتى الحيوانات التي كانت تنقل عليها الاسلحة والمؤونة كانت من المنطقة واستشهدوا في هذه المنطقة 27 شهيدا.

المطلب الثاني: بطاقة فنية عن بلدية تارمونت

تسمية البلدية: تارمونت

التسمية القديمة: تارمونت

رقم التعريف الإحصائي:.....19 50347 2805 0984

الرمز البريـــدي : 28038

الرمز الوطني للبلدية:2805

تاريخ النشـــــأة: 1985

المساحـــــــة:180 كم^2

الحدود:. **شمالا:** بلدية حمام الضلعة **جنوبا:** بلدية خطوطي سد الجير

شرقا: بلدية اولاد منصور **غربا:** بلدية ونوغة

.....

عدد السكان (آخر إحصاء 2008):99920 ن/1449 أسرة

عدد التجمعات السكنية (الرئيسية و الثانوية):

- التجمع الحضري الرئيسي: تارمونت
- التجمع الحضري الثانوي: بير الحلو
- التجمع الحضري الثانوي: ام الشواشي
- مناطق مشتتة

عدد العمال:

- الدائمون: 65
- المتعاقدون:83
- عمال النشاطات النفعية العامة:148
- عمال جهاز مساعدة الادماج الاجتماعي:175

مستفيدي المنحة الجزافية للتضامن: 325

المرافـق العموميـة

قطاع التربيـــــة:

- عدد المدارس الابتدائية: 08
- عدد التلاميذ: 990
- عدد المعلمين: 44
- عدد المطاعم المدرسية(رسمية و مؤقتة): 08
- عدد الوجبات المقدمة: 990
- عدد الاكماليات: 02
- عدد التلاميذ: 884
- عدد الأساتذة: 41

قطاع الفلاحـــــة:

- عدد المحيطات الفلاحية : 00
- عدد المستفيدين: 00
- عدد المستثمرين الخواص في القطاع ألفلاحي:354
- مساحة الأراضي الرعويـــــــة : 4668 هكتار
- مساحة الأراضي المسقيـــــــة : 228 هكتار
- مساحة الممرات الفلاحيـــــــة : 00 هكتار
- مساحة الأراضي الغير مسقيـــــة : 1572 هكتار
- مساحة الأراضي الغابيـــــــة :(الحلفة) 1080 هكتار

نسبة التغطية بالغاز الطبيعي: 60%

نسبة التغطية بالكهربـــاء: ريفي: 98% كهرباء فلاحية: 30%

قطاع الثقافـــــة :

- دور الثقافـــة: 00
- المراكز الثقافيــة: 01
- المتاحـــــف: 00
- المعالم الأثريـــة:01
- المعالم التاريخيــة:00
- مقابر الشهـــداء:01
- مكتبة البلديـــة :01

قطاع السياحة والصناعة التقليدية:

الصناعة التقليدية التي تتميز بها المنطقة:

التسمية والموقع : صناعة الزرابي والأفرشة الصوفية القماشية الحدادة التقليدية

صناعة الأواني الطينية

الغابـــــــات:

<u>مرافق أخرى:</u>

حدائق عموميـــة: 00	00
مساحات خضـراء:03	03
رياض أطفـــال:00	00

<u>معلومات أخرى:</u>

عدد الطلبة الجامعيين لمختلف الشعب: 274 طالب

عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد سنويا:67 متخرج

نسبة البطالة: 52%

الموارد الأساسية لسكان

- الفلاحة؛
- التجارة والخدمات.

قطاع الصناعة والمناجم:

الجدول رقم 01: قطاع الصناعة والمناجم في بلدية تارمونت

الرقم	التعيين	المجموع
01	التجمعات السكنية المستفيدة من الكهرباء	04
02	الأحياء المستفيدة من الغاز الطبيعي المسافة بالمترم/ط	30 كلم

قطاع الري:

الجدول رقم 02 قطاع الري في بلدية تارمونت

الرقم	التعيين	المجموع
01	الآبار الجوفية	06
02	التجمعات السكنية المستفيدة من شبكة ص ص	03
03	مسافة شبكة ص ص متر طولي	40000 م ط
04	أحواض الترسيب	01
05	القرى و الأحياء المستفيدة من م ص ش	10 أحياء
06	شبكة م ص ش بالمتر الطولي	80000 م ط
07	خزانات المياه	06

المصدر: بلدية تارمونت.

قطاع الأشغال العمومية:

الجدول رقم 03: قطاع الأشغال العمومية في بلدية تارمونت

الرقم	التعيين	المجموع
01	القرى المستفيدة من فك العزلة	04
02	المسافة بالكم	20كلم
03	طرق البلدية المعبدة أو المرممة	01
04	المسافة بالكم	08
05	الجسور	02

الهيكل التنظيمي لبلدية تارمونت

كأي إدارة أو مؤسسة قائمة، تحتوي بلدية تارمونت على تدرجات السلطة والمسؤولية ضمن الهيكل التنظيمي التالي:

تحتوي بلدية تارمونت على ثلاث مصالح نلخصها في ما يلي:

أولا: مصلحة التنظيم والشؤون العامة

تحتوي على ثلاث مكاتب:

- مكتب الشؤون الاجتماعية؛
- مكتب الشؤون العامة؛
- مكتب التنظيم والحالة المدنية ويتضمن ما يلي:
  - ✓ فرع التنظيم؛
  - ✓ فرع الحالة المدنية؛
  - ✓ فرع الانتخابات والإحصاء.

ثانيا: مصلحة الشؤون الإدارية والمالية

تحتوي على مكتبين:

- مكتب الميزانية والعمليات المالية، ويتضمن:
  - ✓ فرع الميزانية؛
  - ✓ فرع العمليات المالية.
- مكتب الشؤون الإدارية: ويتضمن:
  - ✓ فرع الموظفين؛
  - ✓ فرع ممتلكات البلدية؛
  - ✓ فرع الصفقات.

ثالثا: مصلحة العمليات التقنية

تحتوي على مكتب العمليات التقنية، ويتضمن ما يلي:

- ✓فرع البناء والتعمير؛
- ✓فرع الاستغلال المباشر؛
- ✓فرع الحضيرة والصيانة.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لبلدية تارمونت

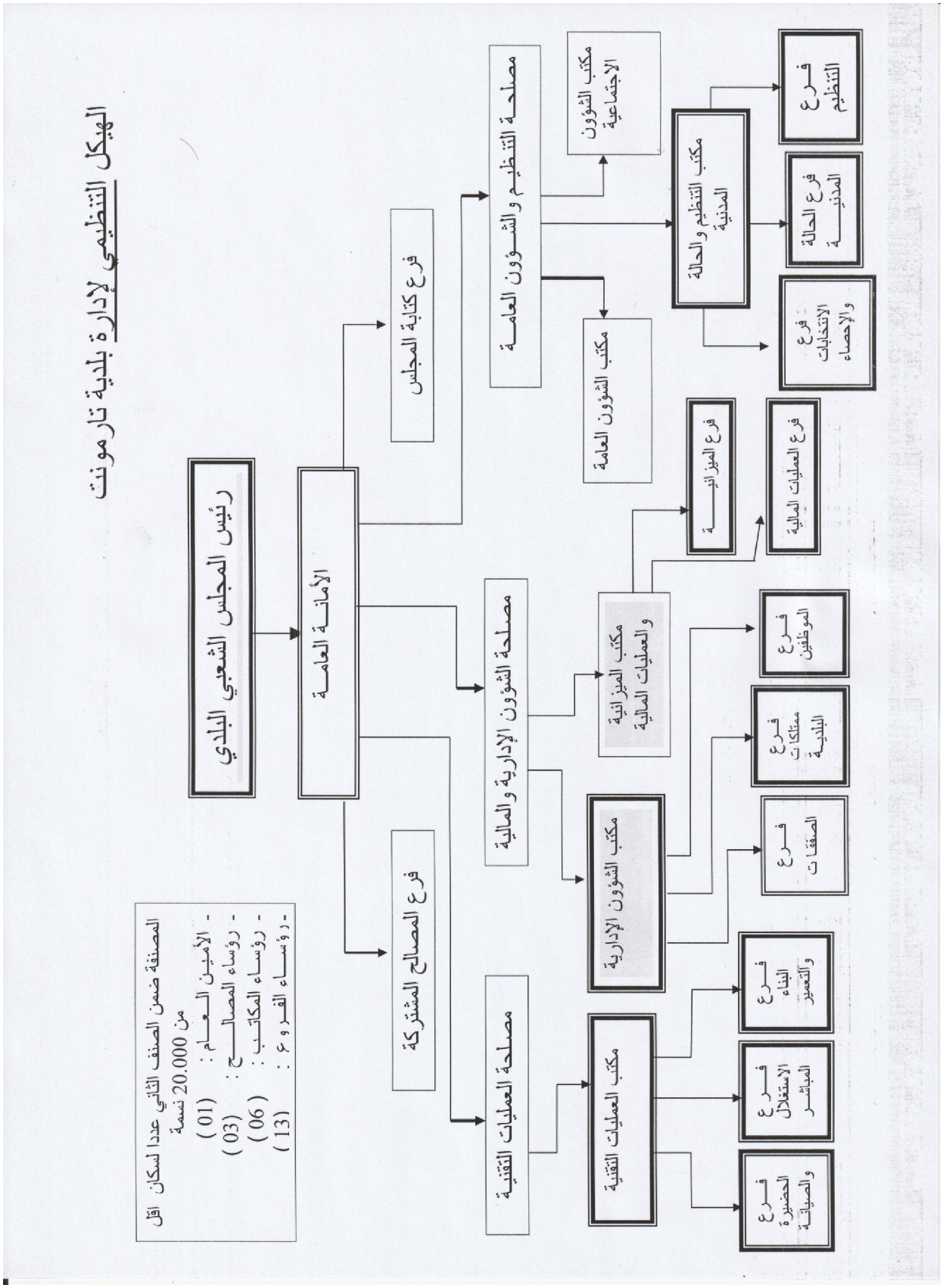

المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق العام في بلدية تارمونت

بلدية تارمونت من الجماعات المحلية وهيئات تابعة للدولة وبالتالي تسري عليها أحكام القانون رقم 84-17المتعلق بقوانين المالية، والنفقات العامة حسب هذا القانون هي نوعان نفقات التسيير نفقات التجهيز.

أولا: نفقات التسيير

من يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...إلخ. ومنه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع نفقات التسيير حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة (الحارسة) مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى "بالنفقات الاستهلاكية. [1]

نفقات التسيير هي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية.

تعتبر الوزارة هي الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في ميزانية الجزائر ثم تتوزع نفقات التسيير لكل وزارة من الوزارات إلى عناوين ثم كل عنوان ينقسم إلى أقسام وتصدر نفقات التسيير لميزانية الجزائر في قانون المالية بالجريدة الرسمية.

[1] – محمد ساحل، المالية العامة، ط01، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 25.

وتتم عملية تبويب نفقات التسيير في 4 عناوين وهي عديدة في المادة رقم 24 من القانون رقم 84 - 17 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 07-7-1984:[1]

1- أعياد الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات .

2- تخصيصات السلطات العمومية.

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح

4- التدخلات العمومية.

ثانيا: نفقات التجهيز

1-تعريف نفقات التجهيز

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازدياد الناتج الوطني الإجمالي (PNB) وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية من والاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وتخصص للقطاعات الاقتصادية، للدولة (القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي...إلخ).[2]

إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التمويل.

[1] - محمد ساحل، مرجع سابق، ص 27.

[2] - المرجع نفسه، 29.

2-تقسيم نفقات التجهيز:[1]

- **العناوين:**

حسب المادة 35 من قانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية توزع ميزانية التجهيز على ثلاث عناوين (أبواب) وهي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

- النفقات الأخرى برأسمال؛

- **القطاعات:**

تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات هي: المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

- **الفصول والموارد:**

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تكون بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي ومادة.

[1] - محمد ساحل، مرجع سابق، ص 30.

المبحث الثاني: واقع الإنفاق العام وعلاقته بالتنمية المحلية في بلدية تارمونت 2017-2021.

سنحاول من خلال هذه الدراسة وبالاستعانة بمعلوماتنا من ميزانية ببلدية تارمونت أن ندرس بطريقة إحصائية تطور النفقات العامة بنوعيها (نفقات التسيير، ونفقات التجهيز والاستثمار) أن نجد الآثار المختلفة التي تحدثها النفقات العامة في مجال التنمية المحلية وكذلك معرفة المشاريع التي توليها الولاية أهمية كبيرة ومدى تخصيص ورشاد الإنفاق عليها.

المطلب الأول: تطور إجمالي النفقات العامة في ميزانية بلدية تارمونت خلال 2017-2021

إن مهام تسيير البلدية تتطلب نفقات كبيرة والتي لا تتوقف عن الزيادة من سنة لأخرى لعوامل عدة منها على الخصوص ارتفاع تكلفة المرفق العام سواء على مستوى التسيير أو التجهيز والاستثمار حيث سنتطرق لتطور هذين الأخيرين كل منهما على حدى، والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة لبلدية تارمونت:

الجدول رقم 04: تطور إجمالي النفقات العامة في بلدية تارمونت خلال 2017-2021

السنوات	إجمالي النفقات العامة (الوحدة دج)	نسبة تطور النفقات العامة%
2017	162.273.572.43	-
2018	212.247.866.16	+30
2019	209.061.931.51	-02
2020	140.023.538.27	-33
2021	181.481.021.40	+29

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري لسنوات من 2017 إلى 2021.

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة تطور إجمالي النفقات العامة لبلدية تارمونت خلال فترة الدراسة متفاوتة من سنة لأخرى، حيث سجلت في سنة 2017 ما قيمته 162.273.572.43 دج لتسجل في السنة الموالية أي في سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 30% أي بزيادة قدرها 49.974.293.73 دج، أما في سنة 2019 فقد سجلت النفقات العامة انخفاضا بنسبة 02%

أي بنقصان قيمته 3.185.934.65 دج، واستمر هذا الانخفاض في سنة 2020 بنسبة 33% مقارنة بسنة 2019 وبقيمة 69.038.393.24 دج، وسجلت النفقات زيادة بنسبة 29% في سنة 2021 أي بزيادة قيمتها 41.457.483.13 دج.

الشكل02: تطور إجمالي النفقات العامة في بلدية تارمونت خلال 2017-2021

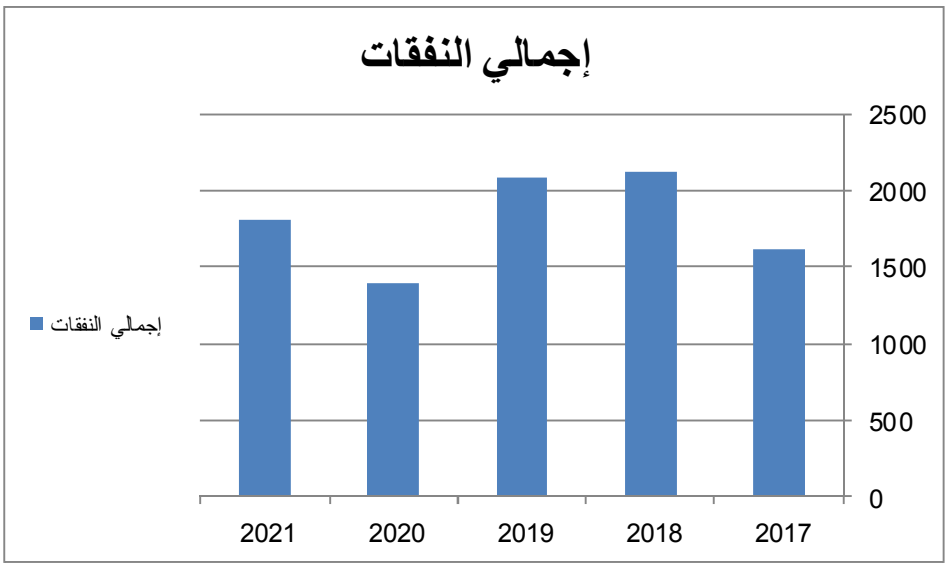

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

يرجع التفاوت في النفقات العامة منذ سنة 2017 إلى نقص الإيرادات المحصلة من قبل الولاية نتيجة أزمة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وأيضا نتيجة تراجع الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الجماعات المحلية بسبب تراجع النشاط الاقتصادي والذي كان ناجما عن سياسات تمويل ميزانية الدولة عن طريق الإصدار النقدي سنة 2017 وتجميد العديد من المشاريع وبالتالي انخفاض الإيرادات، كما استمر تراجع النشاط الاقتصاد وتمويل الجماعات المحلية ابتداء من الثلاثي الأول من سنة 2019 بسب الوضع السياسي غير المستقر، ناهيك عن أزمة وباء كورونا التي اجتاحت العالم وتراجع في المبادلات الاقتصادية في الداخل والخارج مما كان سببا معيقا في تمويل المشاريع المجمدة منذ فترة.

المطلب الثاني: تطور نفقات التسيير والتجهيز في ميزانية بلدية تارمونت خلال 2017-2021

سنتناول في هذا المطلب دراسة النفقات بنوعيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز والمقارنة بينهما خلال فترة الدراسة.

أولا: تطور نفقات التسيير في ميزانية بلدية تارمونت خلال الفترة 2017-2021

تحتل نفقات التسيير أهمية بالغة في ميزانية البلدية إذ عن طريقها يتم دفع الرواتب والأجور للعمل والموظفين والهيئة التنفيذية، بالإضافة إلى نفقات الكهرباء والغاز، نفقات اللوازم المكتبية، والنفقات المتعلقة بالتموين (لوازم صيانة العتاد، لوازم صيانة البنايات، اقتناء العتاد الصغير والمعدات، لوازم وأدوات النظافة)، وكذلك نفقات التأمين بالنسبة للعتاد وتأمين البلدية والهيئات التابعة لها.

الجدول رقم 05: تطور نفقات التسيير لبلدية تارمونت خلال 2017- 2021

السنوات	نفقات التسيير (الوحدة دج)	نسبة تطور نفقات التسيير %
2017	84.415.436.57	-
2018	167.590.264.13	+98
2019	117.149.272.82	-30
2020	117.359.081.21	+0.001
2021	136.012.977.23	+11.5

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية تارمونت للفترة 2017-2021

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة تطور إجمالي نفقات التسيير لبلدية تارمونت خلال فترة الدراسة متفاوتة من سنة لأخرى، حيث سجلت في سنة 2017 ما قيمته 84.415.436.57 دج لتسجل في السنة الموالية أي في سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 98% أي بزيادة قدرها 83.174.827.56 دج، أما في سنة 2019 فقد سجلت النفقات العامة انخفاضا بنسبة 30% أي بنقصان قيمته 50.440.991.31 دج، كما تم الحفاظ على نفس النفقات المسجلة في

سنة2019 وهذا خلال سنة 2020 وسجلت النفقات زيادة بنسبة 11.5% في سنة 2021 مقارنة ب: أي بزيادة قيمتها 18.653.896.02 دج.

الشكل 03: تطور نفقات التسيير في بلدية تارمونت خلال 2017-2021

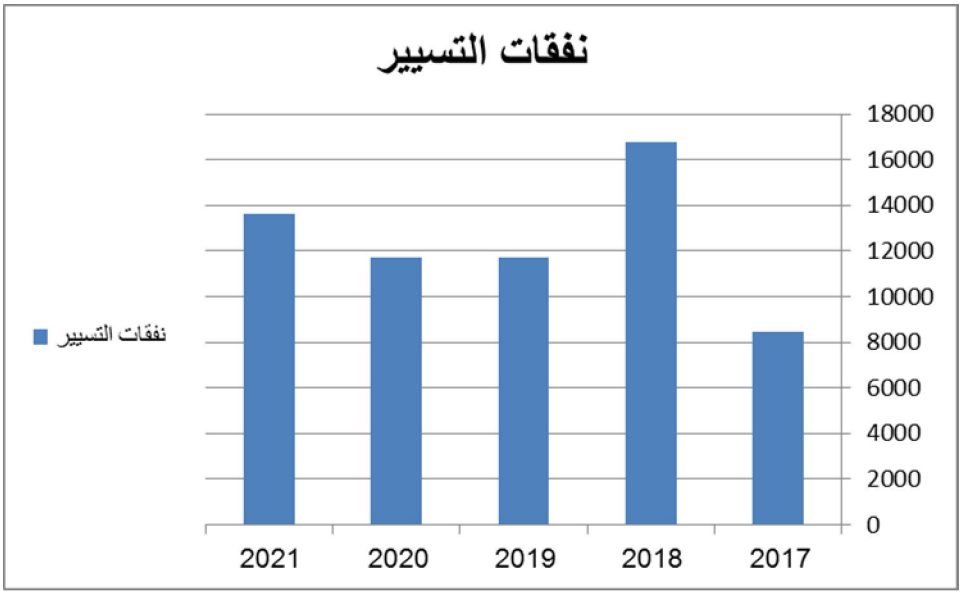

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

تحليل تطور نفقات التسيير:

عندما تفحصنا نفقات التسيير لبلدية تارمونت خلال فترة الدراسة نلاحظ أنها تتزايد وتتناقص من سنة لأخرى وبنسب متفاوتة، شأنها شأن إجمالي النفقات العامة، حيث ترتفع نفقات التسيير وتنخفض بشكل غير كبير وهذا يعود لتبعية البلدية لسيطرة الولاية على التوجيه نحو تحمل المهام الأساسية وهي تسيير الإدارة والتحكم الجيد في رصد النفقات الضرورية وذات الأولوية (أجور الموظفين، المؤقتين والدائمين، الهيئة التنفيذية، تسيير المطاعم المدرسية، النقل المدرسي، حظيرة البلدية، نفقات الكهرباء والغاز..إلخ)، وهذا ما تقتضيه هذه المرحلة من ترشيد الإنفاق العام والتحكم فيه.

ثانيا: تطور نفقات التجهيز في ميزانية بلدية تارمونت خلال 2017-2021

تحتل نفقات التجهيز أهمية بالغة في ميزانية البلدية إذ عن طريقها يتم العمل على تسجيل أكبر قدر ممكن من المشاريع ذات الأهمية البالغة التي تساهم في تحقيق تنمية محلية شاملة على مستوى البلدية وفي نفس الوقت تلبي احتياجات ومتطلبات المواطنين من سكن وتهيئة حضرية وصرف صحي وشبكة مياه وشبكة الطرق، فهي الوجه الحقيقي والممول لعملية التنمية المحلية عكس نفقات التسيير.

الجدول رقم (06) تطور نفقات التجهيز لبلدية تارمونت خلال 2017- 2021

السنوات	نفقات التجهيز (دج)	نسبة تطور نفقات التجهيز%
2017	77.858.135.86	-
2018	44.657.602.03	-57
2019	91.712.658.69	+105
2020	22.646.277.06	-76
2021	45.468.044.17	+100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية تارمونت للفترة 2017-2021

من خلال الجدول نلاحظ أن نفقات التجهيز سجلت مبلغ قدره 77.858.135.86 دج خلال سنة 2017، وانخفضت في السنة الموالية أي سنة 2018 بنسبة 57% أي بمبلغ قدره 33.200.533.83 دج لتسجل ارتفاعا في سنة 2019 بنسبة 105% بمبلغ قدره 47.055.056.66 دج ، كما نلاحظ انخفاضا شديدا بنسبة 76% بمبلغ قدره 69.066.381.63 دج ومع بداية سنة 2021 سجلت نفقات التجهيز ارتفاعا بنسبة 100 % بمبلغ قدره 22.821.767.11دج

الشكل 04: تطور نفقات التجهيز في بلدية تارمونت خلال 2017-2021

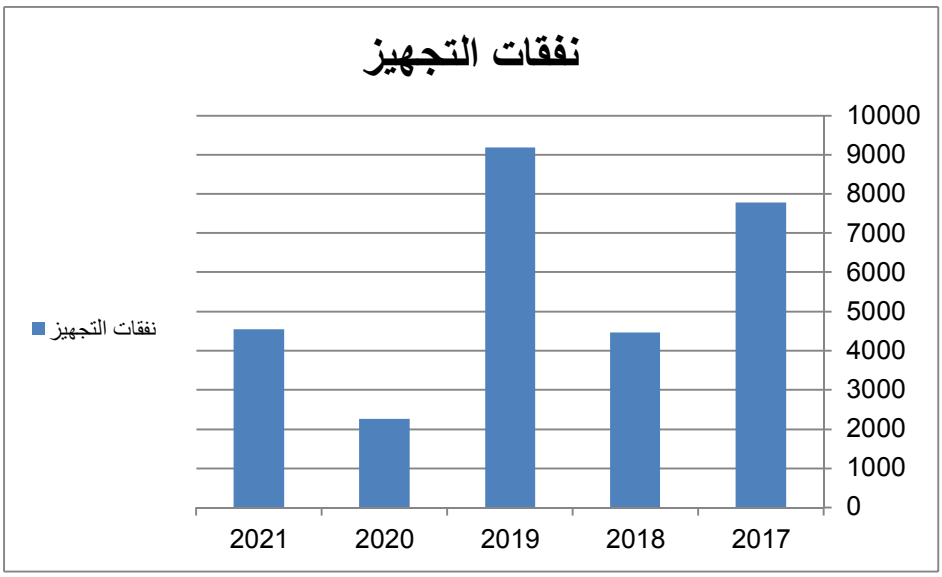

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ثالثا: المقارنة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز لبلدية تارمونت خلال 2017-2021

من أجل معرفة التمويل الحقيقي لعملية التنمية في بلدية تارمونت نستعرض كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز ونسبتهما لإجمالي النفقات ، ومن ثم الحكم على عملية التنمية بالبلدية.

الجدول رقم 07: تطور نسب نفقات التسيير ونفقات التجهيز لإجمالي النفقات العامة لبلدية تارمونت خلال الفترة 2017-2021 **(الوحدة: دج)**

السنوات	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز بالنسبة لإجمالي النفقات
2017	84.415.436.57	%52	77.858.135.86	%48
2018	167.590.264.13	%78	44.657.602.03	%22
2019	117.149.272.82	%56	91.712.658.69	%44
2020	117.359.081.21	%83	22.646.277.06	%17
2021	136.012.977.23	%74	45.468.044.17	%26

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية تارمونت للفترة 2017-2021

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نفقات التسيير تأخذ الحصة الكبيرة من إجمالي النفقات العامة، حيث نلاحظ في سنة 2017 كانت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات 52% مقابل نسبة 48 % لنفقات التجهيز، واستمر الفرق بين النسبتين لصالح نفقات التسيير في السنوات المتتالية 2018 ، 2019 أما سنة 2020 فكانت نفقات التسيير أكبر بكثير من نفقات التجهيز حيث بلغت نسبة 83% في حين نفقات التجهيز سجلت نسبة ضئيلة بمقدار 17.%، ثم تراجعت نفقات التسيير بنسبة معينة فقط في حدود 74% .

الشكل 05: تطور نفقات التسيير والتجهيز في بلدية تارمونت خلال 2017-2022

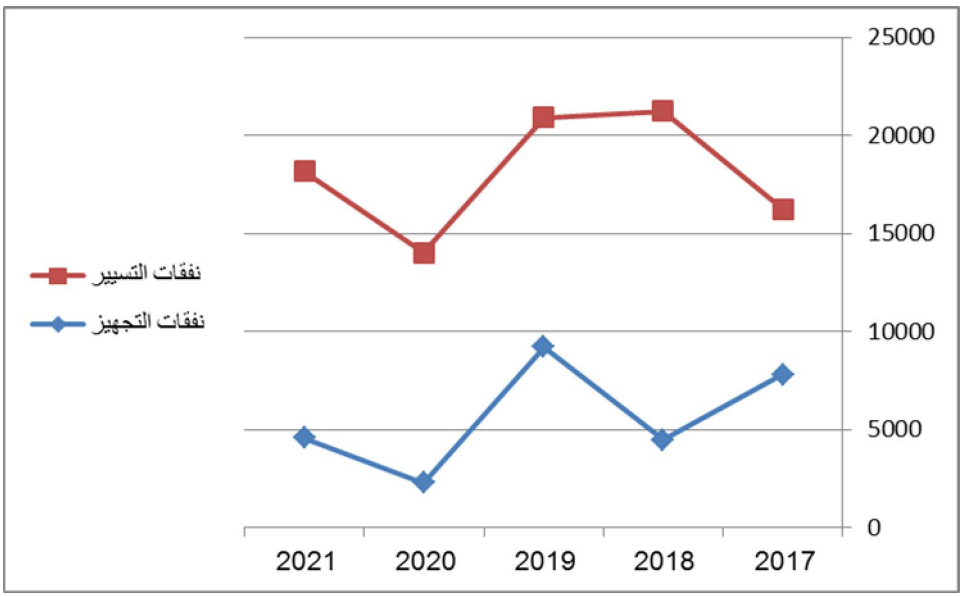

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بينات الجدول السابق.

كما سبق الذكر أن تمويل عملية التنمية يكون من خلال نفقات التجهيز، ومن خلال تحليل الجداول السابقة والنسب المرتبطة بها تبين أن ميزانية البلدية للسنوات محل الدراسة لم تعطي الأهمية البالغة لرصد مبالغ كبيرة توجه نحو تحقيق التنمية المحلية على مستوى بلدية تارمونت.

المطلب الثالث: واقع التنمية المحلية في بلدية تارمونت في سنة 2022

التنمية المحلية في مضمونها ما هي إلا مجموعة من المشاريع المنجزة والتي تخص البنية التحتية المسجلة على مستوى مجموعة من القطاعات التابعة للبلدية والمدرجة في إطار المخطط البلدي للتنمية.

وفيما يلي تفصيل للمشاريع الممنوحة في إطار مخطط البلدي للتنمية لسنة 2022

الجدول رقم 08: المشاريع الممنوحة في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة 2022 (وحدة: دج)

الفصل	اسم المشروع	تكلفة المشروع
التطهير	إنجاز المصب الرئيسي لشبة الصرف الصحي لقرية ديسلامة	14.000.000.00
التربية والتكوين	إنجاز جناح صحي بمدرسة عاشور ابراهيم ببئر الحلو	1.500.000.00
الطرقات والمسالك	إنجاز الطريق المار بالمدرسة الابتدائية جعيجع محمد بتارمونت	7.000.000.00
التزود بالماء الصالح للشرب	تجديد وتوسيع شبكة الماء الصالح للشرب بقرية أم الشواشي	3.000.000.00
الطرقات والمسالك	إنجاز الطريق المؤدي إلى المدرسة بقرية الفواتح	5.000.000.00
الطرقات والمسالك	إنجاز طريق عش الفروج	5.000.000.00
التربية والتكوين	تكملة إنجاز صور الإحاطة بمدرسة عبد الكبير بلقاسم بقرية الفواتح	1.500.000.00
التطهير	توسيع شبكة الصرف الصحي بقرية أم الشواشي	4.000.000.00
المجموع		41.000.000.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مراسلة رئيس الدائرة إلى السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية تارمونت والخاصة بالمخطط البلدي للتنمية.

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع مبالغ المشاريع الممنوحة في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة 2022 والذي بلغ 41.000.000.00 دج مقسمة على مجموعة من المشاريع عددها 08 مشاريع، نوضحها كالتالي:

- **التطهير**: ويخص شبكة الصرف الصحي في إقليم البلدية والذي تضمن مشروعين مقدارهما 18.000.000.00دج والذي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي مبالغ المشاريع الممنوحة، وهذا المبلغ يشكل مبلغا ضئيلا بالمقارنة مع إقليم البلدية الذي يحتاج مبالغ أكبر بكثير من المبلغ المذكور.
- **التربية والتكوين**: تضمن مشروعين تمثلا في سور إحاطة بمدرسة ابتدائية وجناح صحي بمبلغ قدره 3.000.000.00 دج
- **التزود بالماء الصالح للشرب**: تضمن مشروع توسعة شبكة الماء الصالح للشرب بمبلغ قدره 3.000.000.00 دج.
- **طرقات ومسالك**: تضمن إنجاز ثلاث مشاريع بمبلغ قدره 17.000.000.00 دج

الشكل 06: المشاريع الممنوحة في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة 2022.

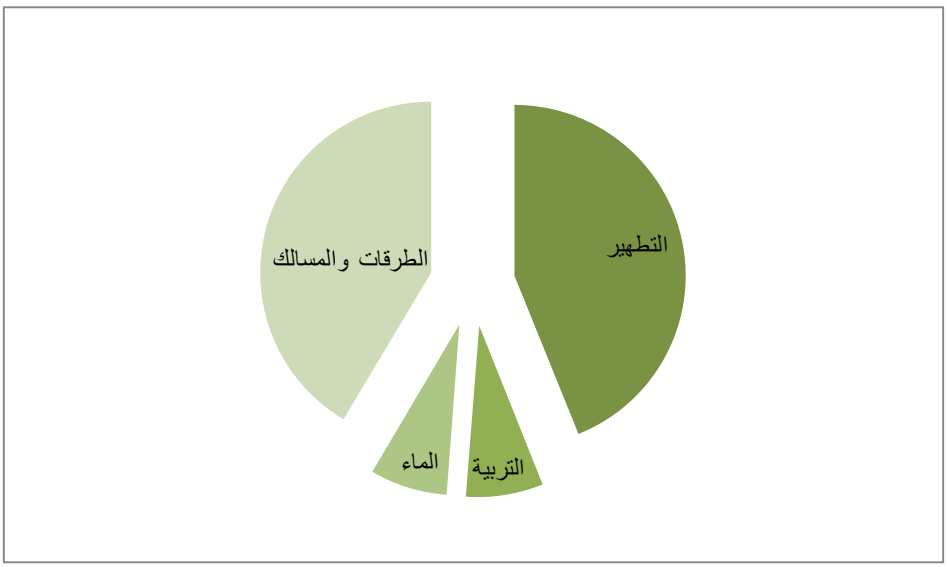

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى تطور كل من إجمالي النفقات العامة في بلدية تارمونت، وكذا تفصيل تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز والمقارنة بينهما، وتعد هذه الأخيرة الممول لمشاريع التنمية المحلية، وهي حسب المبالغ المدروسة غير كافية ولا تحقق تطلعات وأهداف التنمية المحلية، فالتنمية تتطلب مبالغ ضخمة تمس كل القطاعات.

الخـــاتمــة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا مدى حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي والإعانات الحكومية من أجل تمويل النفقات العامة، ولكي تتحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة فإنها بحاجة إلى موارد مالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد ولابد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل التمويل المحلي اللازم لتغطية النفقات التي توجه إلى المشاريع التي تعبر عن مستوى التنمية المحلية.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية01: والتي مفادها أنه "تم إنفاق مبالغ معتبرة في إطار تمويل التنمية المحلية في بلدية تارمونت خلال الفترة محل الدراسة"

صحة نسبية لهذه الفرضية أي لم تكن المبالغ المنفقة كبيرة لأن فترة الدراسة تزامنت مع نقص التمويل لميزانية الدولة بسبب تراجع أسعار النفط وكذا سياسات تمويل العجز في الميزانية (التمويل التضخمي)، بالإضافة إلى الوضع السياسي غير المستقر.

الفرضية01: والتي مفادها أنه: "هناك العديد من المشاريع الممولة بواسطة النفقات العامة في بلدية تارمونت خلال الفترة محل الدراسة"

صحة هذه الفرضية، غير أن المشاريع الممولة محدودة بعدد معين لا يرتقي إلى مستوى تطلعات المواطن.

الفرضية03: والتي مفادها "المبالغ المنفقة تتناسب لحد معين مع مستوى التنمية المحلية في بلدية تارمونت خلال الفترة محل الدراسة"

صحة نسبية لهذه الفرضية، حيث أن مستوى التنمية المحلية يعكس الحجم القليل للمبالغ المنفقة، وبالتالي عملية التنمية تتطلب إنفاق مبالغ ضخمة.

النتائج العامة:

- بما أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وبحكم قربها من المواطن تعتبر المسئولة الوحيدة عن تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي فإن الدور المنوط بها يحتاج لتوفر

كل الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك، هذه الإمكانيات تتوفر على عنصرين إمكانيات بشرية وأخرى مالية، يفترض توفرها تحقق التنمية المحلية.

- لا يزال تمويل البلديات غير كاف لتحقيق تنمية محلية شاملة، وذلك مرتبط أساسا بعجز نفقات التجهيز عن مجاراة المتطلبات المتزايدة للمواطنين؛
- عملية التنمية المحلية تتطلب مبالغا كبيرة من خلال الإلمام بكل القطاعات وفي مقدمتها البنى التحتية؛
- إن ما يميز تمويلات ميزانية البلديات هو الحصة اليسيرة من الضرائب والرسوم المحصلة لفائدتها؛
- تعمل المجالس البلدية على تقسيم نفقات التجهيز على مجموعة من المشاريع لا تكاد تكفي لتجمع سكاني واحد؛
- أزمة انخفاض الإيرادات الناتجة عن تراجع أسعار المحروقات كان من أسباب تراجع التنمية المحلية في الجزائر بسبب تجميد المشاريع بسبب نقص التمويل اللازم؛

ثالثا: التوصيات

- زيادة التمويلات الممنوحة للبلديات وزيادة حصيلة الضرائب والرسوم المحصلة لفائدتها؛
- إن الممارسات غير المشروحة للمجالس البلدية حالت دون تحقيق التنمية في مختلف القطاعات وما شابهها من الفساد الإداري؛

رابعا: آفاق البحث:

- دو السياسات المالية في تحقيق التنمية المحلية الشاملة؛
- أثر السياسات الاقتصادية على التنمية المستدامة؛
- دور الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية؛
- دراسة الهيكل التمويلي لبلدية تارمونت.

قـــائمـــة المراجـــع

قائمة المراجـــــع:

أولا: الكتب

1. أحمد جامع ، **علم المالية العامة –** الجزء الأول– دار النهضة العربية، 1970.
2. احمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية (الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات بمرت لعل و تشخيص المجتمع) الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.
3. رفعت المحجوب، **المالية العامة** ، مكتبة النهضة العربية، .
4. سليمان الرياشي (وآخرون)، الأزمة الجزائرية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
5. سوزي عدلي ناشد، **الوجيزة المالية العامة،** دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية، 2000.
6. السيد عبد المولى– **المالية العامة،** دارا لنهضة العربية، القاهرة، 1993.
7. طارق الحاج، **المالية العامة** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 1999.
8. عاطف صدقي ومحمد الرزاز، **المالية العامة،** القاهرة، 1995.
9. علي لطفي، **أصول المالية العامة،** مكتبة عين شمس، القاهرة .
10. علي لطفي، **المالية العامة دراسة تحليلية،** مكتبة عين شمس–مصر، 1995.
11. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة،** ط06، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
12. محمد ساحل، المالية العامة، ط01، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
13. نائل عبد الحافظ العوالمة، إدارة التنمية الأسس– النظريات التطبيقات العلمية عمل: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

ثانيا: المذكرات والاطروحات

1. رفيق بن مرسي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر :2001 2011"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة موارد معمري تيزي وزو – 2011.
2. صلاح بلحاج، "التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات"، جامعة الجزائر، (دسن)، ص 2.

3. عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: الدراسات الأورو متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لي بكر بلقايد المسال-،2011.
4. عبد النور ناجي، "نحو تفعيل دور الادارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة"، قسم العلوم السياسية ، جامعة عنابة، الجزائر، (د. س. ن).
5. نوال بوعكاش، "تأثير الموارد البشرية على تنمية الإدارة المحلية في الجزائر- دراسة حالة ولاية جيجل-"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 03.

ثالثا: المجلات الدورية

1. احمد غريبي، ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 04، أكتوبر، 2010.
2. عبيرات مقدم، عبد العزيز الأزهر، "التنمية والديموقراطية في ظل العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11 ، 2007.
3. محمد بلخير، "التنمية المحلية وانعكاساتها لاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست"، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1. رابح بوقرة، نبيلة جعيجع،"دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية"، متحصل عليه : تاريخ الإطلاع: 24/03/2014، على:22:00
http://www.shatharat.net/vb/showthread.php
2. سليمان ولد حامدون، "مساهمة اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية"، متحصل عليه: تاريخ الإطلاع: 25/03/2014، على: 15:00
http://www.hrdiscussion.com/hr18879.html#.Uz7cDvtoFRo
3. سميرة جيادي ، الحكامة الجيدة و التنمية المحلية"، متحصل عليه :تاريخ الإطلاع: 10/02/2014، على:21:30 http://hadrani-governancelocaledvp.blogspot.com/

خامسا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Mourice Duverger : **France Publique**, PUF, Paris.1971 ,.
2. Wogner : **traité de science des finances**,(sans date) , Paris .

الملاحـــــــــق

الحساب الإداري

بلديـــــــة: ..... ولايـــة .....

خزينة ....

عدد اعضاء المجلس الشعبي البلدي: تلاته عشرة عضـــوا

السنة الماليـــة : 2017

السيد: ..... رئيسا

معلومـــــات إحصائيـــــــــة		نقـل فيمـا بيـن المـواد	المـــواد	تبيـــان
السكـــــان		طبقا لقانون البلدي يجوز لرئيس المجلس و في نطاق صلاحياته وبدون ترخيص خاص أن يجري نقلا فيما بين مواد الباب الواحد ما عدا 1- كـل المواد المـزودة بأمـوال خـــاصة، 2- كل مواد القسم الفرعي للتجهيز العمومي والإستثمار الإقتصادي 3- مـواد قسـم التسيـير المذكـورة جـانبا		
تعـــــداد	2008			
عـــدد سكـان البلـدية	9920			
السكـــان الخاضعـــون للضر ائب				
التعليـــــم:				
عـدد الأطفـــال في سـن التعليم				
عـدد أطفال التعليم الإبتدائي من الطور الأول				

الموازنـــة العامـــة

النفقـــات	تحـديـد النفقـــات	الإنجـــازات	البا قـي للإ نجـــاز	الإيـــرادات	تحـديـد الإيـــرادات	الإنجـازات	البـــاقي للإنجـــاز
قسـم التسيـير				مجموع الإيـرادات	118,760,658.32	113,212,857.65	5,547,800.67
مجموع نفقات التسيـير	110,886,597.51	90,979,224.61	19,907,372.90	: مـايخفـض			
:مـايخفض				798- أشغال التجهيز			
798-أشغال التجهيز المنجزة	0.00	0.00	0.00	بالإستغلال المبـاشر			
بالإستغلال المبـاشر							
83-الإقتطاع لنفقات التجهيز والإستثمـار	6,563,788.04	6,563,788.04	0.00				
				الايـرادات الحقيقيـة	118,760,658.32	113,212,857.65	5,547,800.67
النفقـات الحقيقية للتسيير	104,322,809.47	84,415,436.57	19,907,372.90				
القسـم الفـرعي				مجمـوع الإيـرادات	82,751,535.49	82,728,543.49	22,992.00
التجهيـز العـمومي				: مـا يخفـض			
				100- الإقتطاع من إيرادات التسيـير	6,563,788.04	6,563,788.04	0.00
مجموع نفقات التجهيـز	82,751,535.49	77,858,135.86	4,893,399.63	01- التحويل من القسم الفرعي			
				للإستثمار الإقتصادي			
النفقـات الحقيقية	82,751,535.49	77,858,135.86	4,893,399.63				
				الايرادات الحقيقيـة	76,187,747.45	76,164,755.45	22,992.00
القسم الفرعي للإستثمار الإقتصادي				مجمـوع الإيـرادات			
مجموع النفقـات				:مـا يخفـض			
:مـايخفض				100- الإقتطاع من إيـرادات التسيـير			
01-التحويل الى القسـم الفرعي للتجهيز العمومي							
				الإيـرادات الحقيقيـة			
النفقات الحقيقيـة							
المجموع الإجمالي للنفقـات				المجمـوع الإجمـالي			
الحقيقيـة	187,074,344.96	162,273,572.43	24,800,772.53	للإيرادات الحقيقيـة	194,948,405.77	189,377,613.10	5,570,792.67
فـائض الإيـرادات		27,104,040.67		فـائض النفقـات			
مجمـوع متسـاوي في النفقات و الإيرادات		189,377,613.10		مجمـوع متسـاوي في الإيرادات و النفقـات		189,377,613.10	

..... في :

رئيس المجلس الشعبي البلدي:

إجتمـع المجلس الشعبـي البلـدي تحت رئـاسة السيـد: .....

يقـرر(1) على الحســاب الإداري

المقـدم من طرف السيد:

رئيس المجلس الشعبي البلدي

المـوافقة -عـدم الموافقـة (1)

إطـلـع

ب:

في:

الوالـــي

الحساب الإداري

بلديـــــــة: ..... ولايـــة .....

خزينة

عدد اعضاء المجلس الشعبي البلدي: .... عضـــوا

السنـة المالـيـة : 2018

السيد: ..... رئيسا

معلومـــات إحصائيـــة	
السكـــان	
تعـــداد	2008
عـدد سكـان البلـدية	9920
السكـان الخاضعـون للضر انب	
التعليـــم:	
عـدد الأطفـال في سـن التعليم	
عـدد أطفال التعليم الإبتدائي من الطور الأول	

نقـل فيمـا يبـن المـواد	المـواد	تبيـان
طبقا للقانون البلدي يجوز لرئيس المجلس و في نطاق صلاحياتـه وبدون ترخيص خاص أن يجري نقلا فيما بين مواد الباب الواحد ما عدا 1- كـل المواد المزودة بأمـوال خـاصة، 2- كل مواد القسم الفرعي للتجهيز العمومي والإستثمار الإقتصادي 3- مـواد قسـم التسيـير المذكـورة جـانبا		

الموازنـة العامـة

النفقـــات	تحـديـد النفقـات	الإنجـازات	البا قـي للإ نجـاز	الإيـرادات	تحـديـد الإيـرادات	الإنجازات	البـاقي للإنجـاز
قسم التسيـير				مجموع الإيـرادات	177,568,615.07	170,693,854.77	6,874,760.30
مجموع نفقات التسيـير	177,287,393.63	171,397,818.91	5,889,574.72	: مـايخفـض			
:مـايخفض				798- أشغال التجهيز			
798-أشغال التجهيز المنجزة	0.00	0.00	0.00	بالإستغلال المبـاشر			
بالإستغلال المبـاشر							
83-الإقتطاع لنفقات التجهيز والإستثمـار	3,807,554.78	3,807,554.78	0.00				
				الإيـرادات الحقيقيـة	177,568,615.07	170,693,854.77	6,874,760.30
النفقـات الحقيقية للتسيير	173,479,838.85	167,590,264.13	5,889,574.72				
القسـم الفـرعي				مجمـوع الإيـرادات	54,185,494.13	54,174,124.13	11,370.00
التجهيـز العمـومي				: مـا يخفـض			
				100- الإقتطاع من إيرادات التسيـير	3,807,554.78	3,807,554.78	0.00
مجموع نفقات التجهيـز	54,185,494.13	44,657,602.03	9,527,892.10	01- التحويل من القسم الفرعي			
				للإستثمار الإقتصادي			
النفقـات الحقيقية	54,185,494.13	44,657,602.03	9,527,892.10				
				الإيرادات الحقيقيـة	50,377,939.35	50,366,569.35	11,370.00
القسم الفرعي للإستثمار الإقتصادي				مجمـوع الإيـرادات			
مجموع النفقات							
:مـايخفض				:مـا يخفـض			
01-التحويل الى القسـم				100- الإقتطاع من إيـرادات			
الفرعي للتجهيز العمومي				التسيـير			
النفقات الحقيقيـة				الإيـرادات الحقيقيـة			
المجموع الإجمالي للنفقات				المجمـوع الاجمـالي			
الحقيقيـة	227,665,332.98	212,247,866.16	15,417,466.82	للإيرادات الحقيقيـة	227,946,554.42	221,060,424.12	6,886,130.30
فـائض الإيـرادات		8,812,557.96		فـائض النفقـات			
مجمـوع متسـاوي في النفقات و الإيرادات		221,060,424.12		مجمـوع متسـاوي في الإيرادات و النفقـات		221,060,424.12	

في :

رئيس المجلس الشعبي البلدي:

إجتمـع المجلس الشعبـي البلـدي تحت رئـاسة السيـد: .....

يقـرر(1) على الحسـاب الإداري المقـدم من طرف السيد:

رئيس المجلس الشعبي البلدي

المـوافقة -عـدم الموافقـة (1).

إطـلـع

ب:

في:

الوالـي

الحساب الإداري

بلديـــــــة: ..... ولايـــة .....

خزينة

عدد اعضاء المجلس الشعبي البلدي: تلاته عشرة عضـــوا ....

السنة الماليـة : 2019

السيد: ..... رئيسا

معلومـــات إحصائيـــة	
المكـــان	
تعـــداد	2008
عـدد سكـان البلـدية	9920
المكـان الخاضعـون للضر انب	
التعليـــم:	
عـدد الأطفـال في سـن التعليم	
عـدد أطفال التعليم الإبتدائي من الطور الأول	

نقـل فيمـا بيـن المـواد	المـواد	تبيـان
طبقا للقانون البلدي يجوز لرئيس المجلس و في نطاق صلاحياتـه وبدون ترخيص خاص أن يجري نقلا فيما بين مواد الباب الواحد ما عدا 1- كـل المواد المـزودة بأمـوال خـاصة، 2- كل مواد القسم الفرعي للتجهيز العمومي والإستثمار الإقتصادي 3- مـواد قسـم التسيـير المذكـورة جـانبا		

الموازنـة العامـة

النفقـات	تحـديـد النفقـات	الإنجـازات	البا قـي للإ نجـاز	الإيـرادات	تحـديـد الإيـرادات	الإنجـازات	البـاقي للإنجـاز
قسـم التسيـير				مجموع الإيـرادات	134,939,176.38	129,413,938.80	5,525,237.58
مجموع نفقات التسيـير	125,864,608.97	121,664,367.47	4,200,241.50	: مـايخفـض			
:مـايخفض							
798-أشغال التجهيز المنجزة	0.00	0.00	0.00	798- أشغال التجهيـز			
بالإستغلال المبـاشر				بالإستغلال المبـاشر			
83-الإقتطاع لنفقات التجهيز	4,515,094.65	4,515,094.65	0.00				
والإستثمـار							
				الإيـرادات الحقيقيـة	134,939,176.38	129,413,938.80	5,525,237.58
النفقـات الحقيقية للتسيير	121,349,514.32	117,149,272.82	4,200,241.50				
القسـم الفـرعي				مجمـوع الإيـرادات	98,821,609.64	98,788,416.44	33,193.20
التجهيـز العمـومي				: مـا يخفـض			
				100- الإقتطاع من إيرادات التسيـير	4,515,094.65	4,515,094.65	0.00
مجموع نفقات التجهيـز	98,821,609.64	91,912,658.69	6,908,950.95	01- التحويل من القسم الفرعي للإستثمار الإقتصادي			
النفقـات الحقيقية	98,821,609.64	91,912,658.69	6,908,950.95				
				الإيرادات الحقيقيـة	94,306,514.99	94,273,321.79	33,193.20
القسم الفرعي للإستثمار الإقتصادي				مجمـوع الإيـرادات			
مجموع النفقات							
:مـايخفض				:مـا يخفـض			
01-التحويل الى القسـم				100- الإقتطـاع من إيـرادات			
الفرعي للتجهيز العمومي				التسيـير			
النفقات الحقيقيـة				الإيـرادات الحقيقيـة			
المجموع الإجمالي للنفقات				المجمـوع الإجمـالي			
الحقيقيـة	220,171,123.96	209,061,931.51	11,109,192.45	للإيرادات الحقيقيـة	229,245,691.37	223,687,260.59	5,558,430.78
فـائض الإيـرادات		14,625,329.08		فـائض النفقـات			
مجمـوع متسـاوي في		223,687,260.59		مجمـوع متسـاوي في		223,687,260.59	
النفقات و الإيرادات				الإيرادات و النفقـات			

في :

رئيس المجلس الشعبي البلدي:

إجتمـع المجلس الشعبـي البلـدي تحت رئـاسة السيـد: .....

يقـرر(1) على الحسـاب الإداري

المقـدم من طرف السيد: .....

رئيس المجلس الشعبي البلدي

.المـوافقة -عـدم الموافقـة (1)

إطـلـع

ب: .....

في: .....

الوالـي

الحساب الإداري

بلديـــــــة: ..... ولايـــة .....

خزينة

عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي: .... عضـــوا

السنة المالية : 2020

السيد: ..... رئيسا

معلومات إحصائية	
السكان	
تعداد	2008
عدد سكان البلدية	9920
السكان الخاضعون للضرائب	
التعليم:	
عدد الأطفال في سن التعليم	
عدد أطفال التعليم الإبتدائي من الطور الأول	

نقل فيما بين المواد	المواد	تبيان
طبقا للقانون البلدي يجوز لرئيس المجلس و في نطاق صلاحياته وبدون ترخيص خاص أن يجري نقلا فيما بين مواد الباب الواحد ما عدا 1- كل المواد المزودة بأسوال خاصة، 2- كل مواد القسم الفرعي للتجهيز العمومي والإستثمار الإقتصادي 3- مواد قسم التسيير المذكورة جانبا		

الموازنة العامة

النفقات	تحديد النفقات	الإنجازات	الباقي للإنجاز	الإيرادات	تحديد الإيرادات	الإنجازات	الباقي للإنجاز
قسم التسيير				مجموع الإيرادات	167,796,893.43	161,503,747.23	6,293,146.20
مجموع نفقات التسيير	125,472,586.11	122,015,243.95	3,457,342.16	: مايخفض			
:مايخفض				798- أشغال التجهيز بالإستغلال المباشر			
798-أشغال التجهيز المنجزة بالإستغلال المباشر	0.00	0.00	0.00				
83-الإقتطاع لنفقات التجهيز والإستثمار	4,656,162.74	4,656,162.74	0.00				
				الإيرادات الحقيقية	167,796,893.43	161,503,747.23	6,293,146.20
النفقات الحقيقية للتسيير	120,816,423.37	117,359,081.21	3,457,342.16				
القسم الفرعي				مجموع الإيرادات	37,641,141.95	37,607,948.75	33,193.20
التجهيز العمومي				: ما يخفض			
				100- الإقتطاع من إيرادات التسيير	4,656,162.74	4,656,162.74	0.00
مجموع نفقات التجهيز	37,641,141.95	22,664,277.06	14,976,864.89	01- التحويل من القسم الفرعي للإستثمار الإقتصادي			
النفقات الحقيقية	37,641,141.95	22,664,277.06	14,976,864.89				
				الإيرادات الحقيقية	32,984,979.21	32,951,786.01	33,193.20
القسم الفرعي للإستثمار الإقتصادي				مجموع الإيرادات			
مجموع النفقات							
:مايخفض				:ما يخفض			
01-التحويل الى القسم الفرعي للتجهيز العمومي				100- الإقتطاع من إيرادات التسيير			
النفقات الحقيقية				الإيرادات الحقيقية			
المجموع الإجمالي للنفقات				المجموع الإجمالي			
الحقيقية	158,457,565.32	140,023,358.27	18,434,207.05	للإيرادات الحقيقية	200,781,872.64	194,455,533.24	6,326,339.40
فائض الإيرادات		54,432,174.97		فائض النفقات			
مجموع متساوي في النفقات و الإيرادات		194,455,533.24		مجموع متساوي في الإيرادات و النفقات		194,455,533.24	

في :

رئيس المجلس الشعبي البلدي:

إجتمع المجلس الشعبي البلدي تحت رئاسة السيد: .....

يقرر(1) على الحساب الإداري

المقدم من طرف السيد:

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الموافقة -عدم الموافقة (1).

إطلع

ب:

في:

الوالي

الحساب الإداري

بلديـــــــة: ..... ولايـــة .....

خزينة

عدد اعضاء المجلس الشعبي البلدي: .... تلاته عشرة عضـــوا

السنة الماليـــة : 2021

السيد: ..... رئيسا

معلومـــات إحصائيـــة	
السكـــان	
تعـــداد	2008
عـــدد سكـان البلـدية	9920
السكـــان الخاضعـون للضر ائب	
التعليـــم:	
عـدد الأطفـال في سـن التعليم	
عـدد أطفال التعليم الإبتدائي من الطور الأول	

نقـل فيمـا بيـن المـواد	المـــواد	تبيـــان
طبقا للقانون البلدي يجوز لرئيس المجلس و في نطاق صلاحياتـه وبدون ترخيص خاص أن يجري نقلا فيما بين مواد الباب الواحد ما عدا 1- كـل المواد المـزودة بأمـوال خـاصة، 2- كل مواد القسم الفرعي للتجهيز العمومي والإستثمار الإقتصادي 3- مـواد قسـم التسيـير المذكـورة جـانبا		

الموازنـــة العامـــة

النفقـــات	تحديـد النفقـات	الإنجـــازات	البا قـي للإ نجـاز	الإيـــرادات	تحـديـد الإيـرادات	الإنجـازات	البـاقي للإنجـاز
قسـم التسيـير				مجموع الإيـرادات	180,177,245.96	173,076,040.14	7,101,205.82
مجموع نفقات التسيـير	162,029,205.52	152,768,807.02	9,260,398.50	: مـايخفـض			
:مـايخفض				798- أشغال التجهيز			
798-أشغال التجهيز المنجزة	0.00	0.00	0.00	بالإستغلال المبـاشر			
بالإستغلال المبـاشر							
83-الإقتطاع لنفقات التجهيز والإستثمـار	16,755,829.79	16,755,829.79	0.00				
				الإيـرادات الحقيقيـة	180,177,245.96	173,076,040.14	7,101,205.82
النفقـات الحقيقية للتسيير	145,273,375.73	136,012,977.23	9,260,398.50				
القسـم الفـرعي				مجمـوع الإيـرادات	62,726,324.46	62,693,131.26	33,193.20
التجهيـز العمـومي				: مـا يخفـض			
				100- الإقتطاع من إيرادات التسيـير	16,755,829.79	16,755,829.79	0.00
مجموع نفقات التجهيـز	62,726,324.46	45,468,044.17	17,258,280.29	01- التحويل من القسم الفرعي للإستثمار الإقتصادي			
النفقـات الحقيقية	62,726,324.46	45,468,044.17	17,258,280.29				
				الإيرادات الحقيقيـة	45,970,494.67	45,937,301.47	33,193.20
القسم الفرعي للإستثمار الإقتصادي				مجمـوع الإيـرادات			
مجموع النفقات				:مـا يخفـض			
:مـايخفض				100- الإقتطاع من إيـرادات التسيـير			
01-التحويل الى القسـم الفرعي للتجهيز العمومي							
النفقات الحقيقيـة				الإيـرادات الحقيقيـة			
المجموع الإجمالي للنفقات الحقيقية	207,999,700.19	181,481,021.40	26,518,678.79	المجمـوع الإجمـالي للإيرادات الحقيقيـة	226,147,740.63	219,013,341.61	7,134,399.02
فـائض الإيـرادات		37,532,320.21		فـائض النفقـات			
مجمـوع متسـاوي في النفقات و الإيرادات		219,013,341.61		مجمـوع متسـاوي في الإيرادات و النفقـات		219,013,341.61	

في :

رئيس المجلس الشعبي البلدي:

إجتمـع المجلس الشعبـي البلـدي تحت رئـاسة السيد:

يقـرر(1) على الحسـاب الإداري المقـدم من طرف السنيد:

رئيس المجلس الشعبي البلدي

المـوافقة -عـدم الموافقـة (1).

إطـلـع

ب:

في:

الوالـي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة المســـيلة
دائرة حمام الضلعة
رقم ...../ع م /2022.

حمام الضلعة في : 18 جانفي 2022

رئيـس الدائـــرة

إلـى السيد
إلى السيد /-رئيس المجلس الشعبي لبلدية تارمونت
نسخ موجهة للمتابعة إلى السادة/
-أمين خزينة البلديات بحمام الضلعة
-المراقب المالي لبلديات الدائرة

الموضوع : استفادة بلديتكم من عمليات في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة PCD 2022.

تبعا للبرقية رقم 52 المؤرخة في 2022/01/17 ، الصادرة عن السيد الوالي–الأمانة العامة- ، يشرفني أن أعلمكم أن بلديتكم استفادت من 08 عمليات ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة PCD 2022 ، تحت التسمية:

البلديات	القطاع	اسم المشروع	كلفة المشروع
تارمونت	التطهير	إنجاز المصب الرئيسي لشبكة الصرف الصحي لقرية ديسلامة	14,000,000.00
	التربية و التكوين	- انجاز جناح صحي بمدرسة عشور ابراهيم ببئر لحلو	1,500,000.00
	طرقات و مسالك	- انجاز الطريق المار بالمدرسة الابتدائية جعيجع محمد بتارمونت	7,000,000.00
	التزود بالماء الصالح للشرب	- تجديد و توسيع شبكة الماء الصالح للشرب بقرية أم الشواشي	3,000,000.00
	طرقات و مسالك	-إنجاز الطريق المؤدي إلى المدرسة بقرية الفواتح	5,000,000.00
	طرقات و مسالك	- انجاز طريق عش الفروج	5,000,000.00
	التربية و التكوين	تكملة إنجاز سور الإحاطة بمدرسة عبد الكبير بلقاسم بقرية الفواتح	1,500,000.00
	التطهير	توسيع شبكة الصرف الصحي بقرية أم الشواشي	4,000,000.00
	المجمـــــــــــــــوع		41,000,000.00

طالبا منكم الإسراع في اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة لتحضير المناقصات والاستشارات و الإعلان عنها و منحها في اقرب الآجال الممكنة ، و موافاتي بملف التسجيل لكل عملية على حدى (02 نسخ) ، يحتوي على كل الوثائق الضرورية :

01- طلب تسجيل العملية.
02- تقرير حول اهمية المشروع و مدى قابليته و نضجه و مدى تنفيذه في الآجال المحددة.
03- بطاقة تقنية حسب النموذج المرفق(تقديم كل المعلومات المادية و المالية للمشروع)
04- نسخة من الاعلان عن الاستشارة + نسخة من الاعلان عن المنح المؤقت.
05- نسخ من محاضر اجتماع لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض.
06- نسخة كاملة من دفتر الشروط (عرض تقني ، عرض مالي ، ملف ترشح)

و ذلك حتى يتسنى لمصالحي تحويل نسخة منها إلى السيد مدير البرمجة و متابعة الميزانية لإعداد مقررات التسجيل.

ملاحظة : يرجى مراعاة تطبيق المادة 27 من قانون الصفقات العمومية في تجميع العمليات المتشابهة التي تنفذ في آن واحد او في تواريخ متقاربة و التي يتجاوز مجموع مبالغها مبلغ 12.000.000,00 دج.

رئيس الدائرة
إبراهيم حلاش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بركات عبد الحليم ... المولود(ة) بتاريخ: 1976/07/04 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 11 62 ... الصادرة بتاريخ: 2019/03/09 عن: أمن ولاية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير ... تخصص: تسيير عمومي ... خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: أثر الانفاق العام في تحقيق مستوى التنمية المستدامة على مستوى الجزائر خلال الفترة 2000-2020

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/23

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: التسيير عمومي

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): لوقرة صلاح المولود(ة) بتاريخ: 14/01/1986 ب: بسكرة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 1635 الصادرة بتاريخ: 2021/12/12 عن: دائرة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارية تخصص: تسيير عمومي خلال السنة الجامعية 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور سعر الإنفاق العام في تحسين مستوى التنمية المحلية على مستوى البلديات

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/23

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية وكذا المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام والعلاقة بينهما وأهميتهما في الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية، كما هدفت في جزئها التطبيقي إلى دراسة واقع الإنفاق العام في بلدية تارمونت من خلال تمويل التنمية المحلية، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن التمويلات الممنوحة في إطار الإنفاق العام في البلدية ضئيلة جد ولا ترقى إلى تحقيق التنمية المحلية الشاملة، وهذا ما أثبته العدد الصغير للمشاريع في سنة 2022 والقطاعات المعنية بها:

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، الجماعات المحلية، البلدية، الإنفاق العام.

Abstract:

This study aimed to identify the concepts related to local development, as well as the concepts related to public spending and the relationship between them and their importance in local groups, especially the municipality. The funds granted within the framework of public spending in the municipality are very small and do not amount to achieving comprehensive local development, and this was proven by the small number of projects in 2022 and the sectors concerned with them:

Keywords: local development, local communities, municipality, public spending.